الفصل العاشر

مرحلة الإعداد والتنظيم

« من وُلّي من أمر المسلمين شيئًا فولّى رجلاً وهو يجد من هو أصلح منه، فقد خان الله ورسوله»

حديث شريف

١ـ الإعداد للحرب هو نصف الطريق إلى النصر:

أما وأن مصر ـ في ذلك الوقت ـ كانت في حالة "هدنة" مع إسرائيل، بناء على "اتفاقية الهدنة" التي أبرمت عام ١٩٤٩...

أما وأن، إسرائيل ما لبثت أن اخترقت تلك الاتفاقية، ليتجدد القتال مرة أخرى عام ١٩٥٦، بالعدوان الثلاثي. حتى تم وقف أعمال القتال، وتعهد الطرفين بالالتزام باتفاقية الهدنة، وذلك في أول عام ١٩٥٧..

فإنه، منذ ذلك الحين، وحتى اندلاع حرب ٦٧، أي حوالي ١١ عام، تعتبر هذه المدة هي: "فترة الإعداد والتنظيم لحرب ٦٧ "... ومن هنا جاءت محاسبة "القيادة العسكرية" على هزيمة ٦٧ فيما أعدته خلال مدة ألـ ١١ عام للحرب... وحيث تعتبر مرحلة: "الإعداد والتنظيم للحرب"، هي أول مرحلة من مراحل الحرب.

إعداد الجيش المصري لحرب ٦٧، يشمل موضوعات كثيرة، تحتاج إلى أكثر من كتاب، وقد نرى في الاكتفاء بانتقاء البعض منها : ما يؤدي نفس المضمون. كما يقول المثل: "ما لايدرك كله، لا يترك كله " وقد انتقينا ثلاث موضوعات هي:

- إنشاء مراكز قيادة جديدة لتدار منها حرب ٦٧.
- تعيين القادة والضباط الذين سيقودون الجيش المصري في حرب ٦٧.
- إنشاء نظام لإنذار الدولة بالحرب.

أما وأن، تنظيم مراكز القيادة التي سيدير منها القادة آليات أعمال القتال والحرب، هي من أهم وأخطر التنظيمات في الهيكل التنظيمي لبناء الجيش المصري... فقد تم إنشاء " هيئة الأركان العامة " في أعلى قمة الهيكل التنظيمي للجيش المصري، وفقًا لأحدث تنظيمات مراكز القيادة في أقوى جيوش العالم.

أما وأن، إعداد أي جيش يتوقف في المضمون الأخير على إعداد القادة والضباط الذين سيقودون أي معركة... وطالما أن الحرب هي: "لعبة يكسبها

ويخسرها الجنرالات".. فإنه قد تم إعداد القادة والضباط وفق أفضل منهج علمي، اشتمل على تدريبهم في أكاديمية "فرونز" العسكرية بالاتحاد السوفيتي.

أما وأن "نظام إنذار الدولة" من أهم وأخطر النظم، لتأمين الأمن القومي، وذلك لأهمية إنذار الدولة بالخطر الداهم المتوقع بقدوم جيش الأعداء لغزو أراضينا... حتى نأخذ كافة استعداداتنا للحرب ؛ ولا نؤخذ على غرة.. فإنه قد تم وضع نظم الإنذار للدولة ـ في تلك الفترة ـ وفقًا للأسس والقواعد العلمية، وبما يضمن تأمين الدولة من الهجوم المباغت للعدو.

ومع استكمال تنظيم الهيكل التركيبي للجيش المصري، وعلى قمته مراكز القيادة... ومع استمرار إعداد وتأهيل القادة ليكونوا على أعلى درجة من الكفاءة والخبرة العملية.... أصبح الجيش المصري يسير في خطى ثابتة صاعدة واعدة، تؤكد تقدم كفاءته القتالية في منحنى بياني تصاعدي مستمر... إلا أن أي باحث في فترة الـ ١١ عام، التي هي" فترة الإعداد والتجهيز للجيش المصري للحرب، تستوقفه بعض الأحداث الغاية في الأهمية والخطورة، والتي تشكل شذوذ في سياق الخط الذي كان يسير عليه الجيش، منذ بدأت حكومة "الزعيم" في إعادة بنائه... ألا وهي: "إنشاء مجموعة من مراكز القيادة الجديدة فوق الهيكل التركيبي للجيش"!... وهذه المراكز الجديدة، هي التي تم فيها إدارة جميع آليات الأعمال العسكرية والقتال في حرب ٦٧ ؛ بدلاً من المراكز القيادية التي كان من المفروض والواجب أن تقوم بهذا الدور.

كذلك وبنفس الدرجة من الأهمية والخطورة يستوقفنا أيضًا استبدال كبار القادة والقادة الذين كان من الواجب والمفترض أن يقودوا التشكيلات والوحدات العسكرية في حرب ٦٧، بآخرين لا تتوفر فيهم شروط الكفاءة والمؤهلات اللازمة، وذلك قبل الحرب مباشرة... الأمر الذي يضع علامات استفهام كثيرة تستوجب البحث والتحليل.

أما ما يثير استفزاز أي باحث مصري أوعربي، فهو إجراء تعديل في أسلوب عمل وآلية " نظم الإنذار " بما يخل بفكرة عمل هذه النظم، وبما يفقدها الهدف والغرض منها.

٢- إنشاء مراكز قيادة جديدة، لتدار منها حرب ٦٧:

أما وأن، قد تم الانتهاء من تشكيل مراكز القيادة للجيش المصري، وفقًا لأحدث الأسس والنظريات العلمية العسكرية... فإنه لا يجوز بعد ذلك إجراء أي

تعديل جوهرى على هذه التنظيمات... وبالتالي يكون إنشاء مراكز قيادة جديدة تخالف في جوهرها الأسس والنظريات العلمية ؛ هو عمل لا يهدف سوى الإضرار بالجيش المصري صراحة وبلا مواربة، حتى يمكننا استنتاج الهدف من هذه التنظيمات من خلال بحث وتحليل العناصر الأساسية المكونة لكل تنظيم. وما يمكن أن تؤديه منظومة هذه العناصر كوحدة متكاملة وكذلك آلية العمل بها... طالما أننا حين ننشئ أي تنظيم جديد نقوم بتوفير العناصر الأساسية التي تحقق المهمة الموكولة له.

والتنظيمات الجديدة لمراكز القيادة هي الآتي:

أ ـ قيادة القوات البرية:

- **كتب الفريق الحديدي [٢]:**

« أصدرت "القيادة العليا" للقوات المسلحة قرارًا بإنشاء قيادة جديدة ضخمة، لم تكن موجودة من قبل، ولا نظير لها في معظم الجيوش الحديثة، سميت بقيادة القوات البرية، وأعطيت هذه القيادة الجديدة مهمة الإشراف الكامل على كافة القوات البرية في فروع القوات المسلحة الثلاثة: "الجيش ـ البحرية ـ الطيران" معفية بذلك "رئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة" من الإشراف المباشر على التشكيلات والوحدات، وبالتالي من سلطات واسعة ضرورية للسيطرة عليها.

وكان من الطبيعي، نتيجة لهذا القرار، أن تحتاج هذه القيادة الجديدة إلى أعداد ضخمة من الضباط من جميع الرتب، يكاد عددهم يصل إلى نفس عدد ضباط رئاسة هيئة الأركان العامة، الأمر الذي كان واضحًا أنه لا يمكن تنفيذه إلا على حساب الوحدات المقاتلة والتشكيلات وباقي الأسلحة والقيادات الأخرى الموجودة، ومع ذلك فقد بدئ فعلاً بإنشاء " قيادة للقوات البرية "، وحاولت هذه القيادة الجديدة، بطبيعة الحال، وتمشيًا مع الأفكار السائدة وقتئذ، أن تحصل على أكبر مكاسب ممكنة من ناحية السلطات والاختصاصات، وكذا الضباط عددًا ونوعًا، لتتمكن من ممارسة اختصاصاتها الجديدة، كل هذا طبعًا على حساب القوات الموجودة فعلاً، رغم النقص المزمن فيها من الضباط، وقد أدى هذا كله إلى تمييع الأمور وزيادة الحساسيات، حيث برزت فئة جديدة من كبار الضباط، تعتبر هدفًا " للولاء ". وحار الضباط في تحديد موقفهم من هذه الفئة، وتنازعها السلطات والاختصاصات مع رئاسة هيئة أركان حرب

القوات المسلحة، التي كانوا قد نظموا علاقاتهم بها لفترة طويلة مضت، وأصابوا في هذا نجاحًا وطمأنينة.

بدأت القيادة الجديدة في تولي اختصاصاتها على مراحل اتفق عليها، وتعمدت أن تدخل المعركة في أثر المعركة مع رئاسة هيئة الأركان العامة، لتثبت وجودها، وتعلن عن بدء الحياة فيها أمام الملأ، ومع ذلك خسرت بعض المعارك، وكسبت بعضها الآخر، وتعثرت خطوات المولود الجديد، وتراكم الضباط في مكاتبهم بعد تعيينهم في وظائفهم الجديدة غير قادرين على تصريف الأمور».

ذكر الفريق"الحديدي" السلبيات التي ظهرت من إنشاء القيادة الجديدة "قيادة لقوات البرية"، ولم يذكر كيف تم إنشاء هذه القيادة، ولا الأسباب التي دعت إلي انشائها، لأن من المفروض – منطقيًا – أن يهدف هذا التعديل إصلاح عيوب أو سلبيات كانت قد ظهرت، وهو الأمر الذي لم يحدث، ففي حين كان تنظيم القيادة العامة يتضمن كل عناصر ومقومات القيادة الناجحة، التي تضمن لها القيام بأعمالها على الوجه الأكمل....جاء تشكيل قيادة القوات البرية ليرجع بنا إلي الوراء.. إلي جيوش القرون **الوسطي**... هذا مع كونها كانت خطوة لتقسيم القوات المسلحة إلى ثلاثة أقسام كثلاث أسلحة رئيسية: "القوات البرية، القوات البحرية، القوات الجوية"، الأمر الذي يجعلنا نُلحق هذا الأمر إلى البند التالي وهو " تقسيم القوات المسلحة إلى ثلاثة أقسام " باعتبارها جزء من هذا النظام.

ب - تقسيم القوات المسلحة إلى ثلاث أسلحة رئيسية:

" قوات برية، قوات جوية، قوات بحرية "

مرة أخرى نرى أن أخطر المسائل لم يتعرض لها كبار القادة نهائيًا، ذلك باعتبار عدم جدوى المبررات السلبية " أخطأ، أهمل... " حتى أن مجرد الكلام في الموضوع قد يكشفها.

وقضية تفتيت القوات المسلحة إلى ثلاث أسلحة "برية، جوية، بحرية" هو أمر يخالف نظم الحرب وقوانين القتال الحديثة بصورة مطلقة، والتي فرضت وحدة جميع الأسلحة تحت قيادة واحدة يمكنها إجراء التنسيق والتعاون بينها وبين بعضها لتحقيق هدف واحد مشترك، بمعنى العمل كفريق واحد، حتى سمي هذا النظام "بمعركة الأسلحة المشتركة" ليدخل هذا الاسم ضمن الثقافة العامة لأي مواطن مثقف. ويعتبر التنسيق بين الأسلحة والوحدات المرؤوسة بداخل كل وحدة عسكرية، هو أهم واجب لكل قيادة على جميع المستويات المختلفة. حتى إذا ما

وصلنا إلى قمة القوات المسلحة كان الواجب الأساسي للقيادة العامة للقوات المسلحة هو التنسيق بين الأسلحة الرئيسية المختلفة لتحقيق هدف الدولة الاستراتيجي في الحرب. ومن خلال هيئة الأركان ، وحيث يُعتبر رئيسها ـ وهو: "رئيس الأركان" ـ القائد الفعلي للقوات المسلحة، والذي تحت سيطرته جميع أجهزة وهيئات و إدارات القيادة العامة، أما القائد العام فيُعتبر أشبه "بالرمز" فقط ، وبالتالي يعتمد اعتمادًا كليًا على" هيئة الأركان "، وهذا الأمر كان ساريًا حتى تعيين الفريق أ. محمد فوزي رئيسًا للأركان عام ١٩٦٤، والذي تحقق في وجوده التصدع الجسيم والخطير بانفصال الأسلحة الرئيسية عن هيئة الأركان وهي "القوات الجوية، والقوات البحرية" وشبه الانفصال الكامل للقوات البرية. وذلك تحت أي حجة، أو تحت أي مسمى غير مقبول ولا منطقي، مثلما قيل عن موضوع الأقدمية.

وبهذا الأسلوب استطاعت "شلة المشير" عزل هيئة الأركان للقوات المسلحة عن عملها الرئيسي، في صنع القرار، أو الإشراف. أو التنسيق بين أفرع الأسلحة الرئيسية، لتحقيق أهم خاصية للمعركة الحديثة في أنها: معركة الأسلحة المشتركة"، وذلك بضرورة عمل كافة أسلحة ووحدات الجيش كفريق واحد. لتحقيق هدف واحد مشترك.

وأصبح بهذا الأسلوب، يقوم قادة الأسلحة الرئيسية بعرض أعمالهم ومقترحاتهم في صيغة قرار جاهز للتصديق مباشرة من المشير عبد الحكيم عامر كقائد عام وبصفة شخصية، لتتفادى هذه القرارات المرور على الجهات الرقابية المتخصصة، والتي تتمثل في "أجهزة وهيئات وإدارات" هيئة الأركان العامة الأمر الذي قلب المسألة، ليتحوّل دور المشير عبد الحكيم عامر إلى مجرد التوقيع فقط بالتصديق على قرارات قادة الأسلحة الرئيسية - (على أن يصدر القرار باسم المشير عامر) – دون أن يتمكن من معرفة محتويات هذه القرارات وأبعادها وتأثيرها على القوات المسلحة ، وذلك لتجريده من عناصر القيادة ، التي كانت تساعده في فحص ومعرفة هذه القرارات ، وبالتالي أصبح قادة الأسلحة الرئيسية هم أصحاب القرار وصنّاعه بصورة فعلية.

ومع نذير الحمائم بالحرب... كان ولابد أن تطفوا هذه القضية، كأخطر قضية خلال رفع درجات استعداد الجيش للحرب، بين الزعيم جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، وقد تعرّض الأستاذ هيكل لهذه القضية بأسلوبه المعهود ، الذي لا يحدد معه أبعادها ،حين قلبها في صورة مناقشة أشبه بدردشة بين

جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر وكأنه موضوع قابل للنقاش وتناول الآراء المختلفة فيه، حيث كتب [٣]:

«أصدر المشير عبد الحكيم عامر قرارا بأن يكون الفريق أ.عبد المحسن مرتجي قائدًا عامًا لقوات الجبهة المصرية مع إسرائيل ، في حالة بدء أية عمليات عسكرية، كذلك تضمّن الأمر أن يتولى الفريق أ. صدقي محمود قيادة القوات الجوية، كما يتولى الفريق أ. سليمان عزت قيادة القوات البحرية.

وكان هذا الترتيب لقيادة الجبهة مثار مناقشة بين جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، فقد كان رأي "جمال عبد الناصر" هو أن تكون قيادة الجبهة شاملة لكل الأسلحة على نمط ما أظهرته تجارب الحرب العالمية الثانية – بمعنى أن يكون القائد العام للجبهة هو المسئول عن قيادة عمليات الأسلحة جميعا (برية، جوية، بحرية) في حين كان رأي "عبد الحكيم عامر" أن هذا التوحيد للقيادة قد يؤدي إلى حساسيات شديدة بين القادة!! وأنه من الأفضل أن يتولى قائد كل سلاح مسئولية الجهد الذي يقوم به سلاحه!!»

وتظهر نتيجة التفتيت الخطير لوحدة القوات المسلحة وفصل الأسلحة الرئيسية عن هيئة الأركان في شهادة الفريق أ. صدقي محمود قائد الطيران حيث يقول [٤]:

"أنا كنت أضطر أحيانًا لأنهي أعمالي، ولأني مش عارف أقابل المشير، للحاجات الكثيرة التي هو مشغول بها، أن أركب معاه الطائرة، وهو رايح سوريا أيام الوحدة وأخلّص ورقي وأعمالي، وأرجع في نفس الطائرة، وكنت أروح معاه اليمن وهو طالع، علشان أخلّص ورقي وأعمالي، وأرجع في نفس الطائرة، نتيجة لأن المشير لم يكن متفرغًا، وفي تقديري إنه ساب أمر القوات البرية بالكامل لشمس بدران."

لاحظ بدقة كيف استطاع المارشال "صدقي"، بلباقة وذكاء خلط الحقائق بأن رمى بالمسئولية على انشغال المشير عامر بمهام سياسية خارج عمله بعيدًا عن جوهر القضية، وهي تخطيه هيئة الأركان بكل أجهزتها وهيئاتها الرقابية المتخصصة، ثم كيف قلب الأمور بأسلوب " حدث ولا حرج " حين كشف عن أسلوب عرضه للأعمال والقضايا المختلفة على المشير عامر في ظروف غير ملائمة من جميع النواحي – أثناء رحلته بالطائرة – وهو الأمر الذي يفرض التشتت الذهني له ، ليتحوّل الأمر إلى مجرد التوقيع والتصديق له على كل ما قام بتدبيره ، وكأنه يعرض صورة مشرفة لإخلاصه ومثابرته في عمله!!. أما النتيجة العملية المباشرة

فكانت فى التدمير المروع والبشع للطيران المصري تحت قيادة المارشال صدقي محمود في غمضة عين؟!!

وخطورة هذا الأمر، هي التي جعلت الغالبية من الكتاب الاستراتيجيين يتجنّب الكلام عنه، والذي يعتبر أهم سبب بصورة مطلقة في جميع السلبيات التي أصابت القوات المسلحة، حيث يسمح " لشلة المشير " أن تفعل ما تشاء، دون رقابة أو إشراف من هيئة الأركان، كذلك من باب التكرار نشير إلى أن قيام "شلة المشير" بفصل هيئة الأركان لم يكن له هدف إلا إصدار وتنفيذ قرارات تضر وتهدم في استراتيجية الجيش المصري، والتي كان من المستحيل أن تسمح بها "هيئة الأركان"،

ويمكننا تلخيص أسلوب واليات العمل " بمكتب المشير "القائد العام في الآتي:

المشير عبد الحكيم عامر القائد العام... قائد بلا قيادة بعد تجريده من كل عناصر القيادة والسيطرة التي كانت تساعده ـ (وهو مضمون فصل هيئة الأركان) ـ وبذلك أصبح دوره مجرد التصديق على مقترحات وأعمال جنرالات المماليك، والتي في صيغة قرارات صادرة منه إليهم، لتظهر الصورة وكأنه هو الذي أصدر هذه الأوامر إلى جنرالات المماليك، الذين ضمنوا بهذا الأسلوب إلقاء كل المسئولية عليه بتوقيعه على جميع القرارات التي يصدروها هم، على اعتبار أنه صدق عليها، الأمر الذي جعل منه – من الناحية الشكلية – صاحب السلطة المطلقة والسيطرة المطلقة على القوات المسلحة، أما من الناحية الفعلية فالعكس، إذ كان الأمر كله بيد جنرالات المماليك "شلة المشير".

ظهر دور مكتب المشير عامر في القيام بأعمال ومهام المشير عامر في أثناء غيابه عن المكتب ـ شبه المستديم ـ لانشغاله بمهام سياسية كثيرة، الأمر الذي كان متوقعًا، عند تعيينه نائبًا لرئيس الجمهورية عام ١٩٥٨،... حتى يكون تحويل التصديق على جميع أعمال وقرارات: " أجهزة وإدارات هيئة الأركان " من الفريق أ.محمد فوزي رئيس هيئة الأركان ـ [الذي عزلته " شلة المشير" من الناحية الفعلية] ـ إلى المشير عامر ـ لم يكن يعني في الحقيقة، عمليًا وواقعيًا، سوى تحويلها إلى مدير مكتبه المقدم شمس بدران.

ويلاحظ أننا بدون فهم طبيعة هذا النظام الشاذ الغير نمطي أو تقليدي، من المستحيل أن نفهم كيف استطاع المقدم شمس بدران مدير مكتب المشير أن يحصل على كل هذه السلطات وهذه السيطرة؛ إلا إذا لجأنا لأسباب ميتافيزيقية وروحانية،

أو أنه أشبه بشخصية راسبوتين، والأمر في حقيقته لا يزيد عن أن الظروف والمناخ الفاسد هما اللذان صنعا هذا المنصب وليست شخصية شمس بدران.

منظومة النظام الجديد، وديناميه العمل داخل القوات المسلحة كلها منظومة غير شرعية اعتمدت عناصرها على سيطرة "شلة المشير" على الجيش المصري الطائفي - من خلال فلسفة الولاء وآلية "شبكة خلايا أهل الولاء" المتشعبة داخل وحدات القوات المسلحة - والتي وصلت لمرحلة الاستبداد والتسلط منذ آخر عام ١٩٦٤، وهو بداية امتداد سلطة "شلة المشير" وتسلطها على القطاع المدني وأجهزة وأنشطة الدولة المختلفة، مع ملاحظة أن " مكتب المشير " كان يعمل في ذلك الوقت كمكتب سياسي يمثل سلطة جنرالات الجيش المصري على الدولة، حيث تصدر منه جميع القرارات والأوامر إلى أجهزة الدولة المدنية مباشرة - كما أوضحنا سابقًا في الجزء الأول من الكتاب - أشبه برئاسة مجلس الوزراء.

جـ- إنشاء القيادة العليا للقوات المسلحة:

صدر القرار بتشكيلها في منتصف عام ١٩٦٦، وبالنظر لتشكيلها نجد أنها هي نفسها "مكتب المشير عامر" القائد العام، أي أن "مكتب المشير عامر" أطلق عليه اسم القيادة العليا للقوات المسلحة.

على أن هذا التغير الجذرى فى طبيعة عمل المكتب، طالما تربع فوق قمة الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة قياديًا، كان يستلزم إضافة عناصر قيادة وسيطرة عليه، الأمر الذي لم يتم، لتصبح المسألة مجرد تغيير اسم، من اسم مكتب القائد العام إلى اسم القيادة العليا للقوات المسلحة.

وبهذا الأسلوب الفهلوي اكتسب مكتب المشير الشرعية والسلطة للتدخل في كل شئون القوات المسلحة، بما فيها العمليات، حيث كانت هيئة العمليات دائمة الاعتراض على كل ما يصدر من قرارات فردية من مكتب المشير فيما يخص العمليات بدون الرجوع إليها، باعتبارها الهيئة المختصة، وباعتبار خطورة التدخل في هذه الأمور – بغير ضباط هيئة العمليات – على الاستراتيجية العسكرية المصرية، وبالتالي على الأمن القومي المصري.

أما ديناميه العمل فلم تختلف عما كانت عليه في مكتب المشير، حيث اعتمدت على فلسفة الولاء و "شبكة خلايا أهل الولاء"، كذلك تركيز السلطات من الناحية الشكلية في يد المشير عامر؛ ليضمن النظام عدم ثبوت أي مسئولية علي جنرالات شلة المشير، ذلك بتوقيع المشير عامر بالتصديق على جميع القرارات

والأوامر ، التي هي في حقيقتها أصدرتها "شلة المشير" من الناحية الفعلية، كذلك وصلت خطورة دور مدير مكتب المشير" شمس بدران " إلى حد أن تركزت جميع سلطات الجيش في يده، حتى أصبح هو القائد الفعلي للقوات المسلحة.

تشكيل القيادة العليا [٥] للقوات المسلحة (مكتب المشير عامر)

ـ المشير عبد الحكيم عامر	القائد العام
ـ العقيد شمس بدران	نائب عن المشير عامر + وزير الحربية
ـ الفريق أ. حليم هلال	مساعد القائد العام
ـ الفريق أ. هلال عبد الله هلال	مساعد القائد العام
ـ لواء أ.ح علي عبد الخبير	مدير الأركان العامة
ـ ضباط مكتب المشير	(المستشارين)

وتتبع القيادة العليا مباشرة إدارة المخابرات الحربية برئاسة اللواء محمد أحمد صادق

الهدف من إنشاء القيادة العليا للقوات المسلحة:

حينما تريد أن تنشئ أى كيان جديد فلابد أن توفّر له العناصر الأساسية، التي تضمن له تحقيق مهمته، وعكس هذه القاعدة صحيح ، حيث يمكننا معرفة هدف أى منشأ من خلال العناصر الأساسية المكوّنة له. فمثلا إذا أنشأنا مستشفى فعلينا أن نوفر لها عناصرها الأساسية من أطباء وممرضين وأدوات وأجهزة طبية لنضمن تحقيق المستشفى لهدفها وهو علاج المرضى. تُرى لو استبدلنا طاقم الأطباء بمجموعة من الأشقياء محترفي الإجرام، وبدلاً من الأدوات والأجهزة الطبية، الأسلحة والأدوات التي اعتاد الأشقياء والبلطجية استخدامها مثل السكاكين، المطاوي، البلط وغيرها، هل نكون قد أنشأنا هذه المستشفى بهدف علاج المرضى؟ أم أن هناك هدف آخر مريب وراء هذا التشكيل؟!

ذلك لأن عناصر تكوين المستشفى لا تحقق سوى هدف واحد فقط وهو قتل المرضى، وهو ما كشفته عناصر تكوينها، حتى ولو كنا نفترض حسن النيّة في أصحاب المستشفى....طالما أن الأحكام على الأمور دائما لا تُبنى على حسن أو سوء الظن، ولكن تبنى على الأسباب المادية التي توجب حدوث هذه النتيجة، تُرى هل هذا الأمر يحتاج منا إلى انتظار نتيجة ممارسة هذه المستشفى لأعمالها، لنتأكد فيما إذا كانت عالجت المرضى أم قتلتهم؟

كذلك، إذا أنشأنا "قيادة عليا" للقوات المسلحة بدون أن نُوفّر لها العناصر والمقومات الأساسية، التي تضمن تحقيق أهدافها، وذلك بتشكيلها من مجموعة من الضباط ليس عندهم اي فكرة عن العمليات الحربية، لنستبدل بها "القيادة العامة" للقوات المسلحة والتي تشمل عدد كبير من الهيئات والأجهزة والإدارات التي يعمل بها أكفأ القادة المؤهلون والمتخصصون في كافة أسلحة القوات المسلحة....ترى، هل في هذه الحالة يمكننا أن ندّعي أننا أنشأنا هذه القيادة العليا بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة؟.. أم أنّ هناك هدف أخر من انشائها؟.

- **يقول الفريق أنور القاضي رئيس هيئة العمليات في ٦٧ عن أسلوب عمل القيادة العليا " في شهادته [٦] :**

س: « أسلوب إصدار أوامر من القيادة العليا للقوات المسلحة إلى القوات المسلحة، هل جميع الأوامر كانت تصدر عن طريق القيادة من مركز العمليات، مركز القيادة الرئيسي..؟! أم كان يوجد أسلوب آخر شمل إرسال ضباط كما حدث بالنسبة لعملية قفل خليج العقبة؟

القاضي: أنا أقول لسيادتك ... إن هناك قيادة عليا للقوات المسلحة... وكان فيها مستشارون لهذه القيادة العليا للقوات المسلحة... وكانوا يذهبون ويعودون لي بتقرير من القيادة العليا للقوات المسلحة.. إن إحنا ذهبنا.. واستكشفنا أو وجدنا كذا وكذا وكذا... ويمكن كثير من التخبيط الخاص بشرم الشيخ في القيادة العليا تم بهذه الطريقة... والسؤال هو لماذا أنشئت القيادة العليا للقوات المسلحة؟... وماذا كان الهدف منها؟... وما هو الضرر الذي عاد على القوات المسلحة من أن فردًا أيًا كان هذا الفرد.. يقوم كاتب ورقة ويقول تعمل كذا وكذا وكذا.. ويوقّع... لا هيئات.. ولا أجهزة!!

س: انفصالية؟

القاضي: بقت انفصالية واضحة

س: أذكر في قفل خليج العقبة وردت لقيادة القوات البحرية إشارة من قائد القاعدة هناك بتقول: صدرت الأوامر من إبراهيم العرابي باتخاذ كذ وكذا... وأرسلت قيادة القوات البحرية تسأل من هو إبراهيم العرابي؟

القاضي: طلع المقدم إبراهيم العرابي وموجود في مكتب المشير».

- ويقول [٧] أيضا :

« كل هذه الصراعات شاهدتها ، واستفريتها ، يمكن في وقت من الأوقات ، لأنهم كناس كبار، وقرّبوا يشيبوا ، ليس من المفروض أن يحدث بينهم كل هذا ، فكنت أرى حاجات زي كده ، لدرجة أنني كتبت مرة واحدة جواب بتاريخ ١٩٦٧/٥/٩ لرئيس الأركان ولو سمحت لي أقرأه، وسلمت الجواب لرئيس الأركان يوم ٥/٩ أي قبل ٥/١٤ بخمسة أيام، ولم أكن أعرف طبعا أن ٥/١٤ حيحصل والجواب كالآتي:

رسالة إلى رئيس الأركان:

القاضي: أنا بقول فيه كالآتي: السيد رئيس أركان حرب القوات المسلحة أتقدم بتقريري المختصر هذا بعد أن مارست عملي في رئاسة هيئة العمليات في القوات المسلحة مدة حوالي ٨ شهور.. وهي كانت ٦ شهور الحقيقة.. وقد شعرت خلال هذه الفترة أن هيئة العمليات لا تشترك في التخطيط لعمليات القوات المسلحة إلا في بعض الأعمال ذات الطابع الروتيني ، كما أنها لا تشترك في بناء طلبات السيد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وعلاوة على ذلك فإن هذه الهيئة قليلا ما تعلم بقرارات السيد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، بما يخص عمليات مقبلة مما يجعلها في حرج عندما يتضح ذلك بالنسبة لمجريات الحوادث، أو عندما يلاقي حاجات اتخططت فعلاً، حاجة اتقالت، حاجة اتعملت، وتكون النتيجة الحتمية لذلك أن تجرى عمليات ما وتنفذ ولا تكون هذه الصورة بشكل أو بآخر لدى الهيئة وقد تعلم الهيئة بعد إلحاح ما أو بالصدفة بنتائج القيام ببعض العمليات. ولما كان التخطيط والمراقبة والمتابعة لعمليات القوات المسلحة هي أول مسئوليات هذه الهيئة لذا أرفع لكم تقريري هذا آملا أن لا يترتب على وجودي شخصيًا على رأس هذه الهيئة ما يجعلها لا تقوم بمهامها الرئيسية وتفضلوا بقبول... وكتبت على المظروف (سري وشخصي - من الفريق أنور القاضي رئيس هيئة العمليات إلى السيد رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة) والمستلم رقيب أول عبد الحفيظ عبد الله في إدارة الأركان بتاريخ ٦٧/٥/٩. أنا أقول له أنا لا أشرف ولا أخطط... أقول له أنا أعلم فقط بقراراتكم ولكني لا أعمل فيها شيء.

س: إيه كان اتخطط في ال .

القاضي: جايز منها انه قال للبحرية اعملي كذا.... ، و كذا.... ، و أنا لا أعرف

س: لا.... يمكن فيه حاجة معينة سيادتك علشان كده كتبتها

القاضي: ده اللي أنا عملته ، ده حصيلة لما كان بيحصل ، و أنا لا أدري به

س: طب كده حاجة يعني نعرفها

القاضي: كان هناك مثلا ميدان كميدان "اليمن" بصفة خاصة، وكان هناك في ذلك الوقت أمور كثيرة تجري وتتخذ قرارات وتتحرك قوات وتتغيّر قوات ولا نعرف عن كل ذلك أي شيء.. نعرف بنتائجه في الآخر. وخلاف ذلك ما تفعله القوات الخاصة وخلافه، الأفرع والأسلحة المختلفة تصدر تعليمات من المشير إلى قائد القوات الجوية بكذا.. كذا.. وكذا.. نجد أنفسنا بعد عشرة أيام نحضر حاجة ما نعرفهاش. هذا الخطاب كتبته يوم ٥/٩ قبل المعركة.. قبل المعركة مباشرة.

س: عند رفع حالات الاستعداد.. بالضبط.

القاضي: رفع حالات الاستعداد.. ولولا رفع حالات الاستعداد الله أعلم كان حصل إيه.

س: وفي هذه التقارير.

القاضي: ما الذي يمكن أن أفعله؟ لا أدري.. هل كنت أمشي أم أستقيل.. إنما يعني بعدها بشهر مباشرة كنا سايبين القوات المسلحة... ففرضي أقول إن الاستشعار ده لم يكن من...

س: يصح رفع الاستعداد القتالي أبلغ لسيادتك بالإشارة.

القاضي: آه طبعا.. تعليمات من القيادة العليا للقوات المسلحة...كذا... كذا... كذا... وأنا....

س: لم تحدث أي مقابلة.

القاضي: ولا نعلم به.. لماذا...

س: لماذا والقوات المسلحة طالعة رايحة.

القاضي: وهذا هو السبب في إنشاء القيادة العليا للقوات المسلحة حتى لا نسأل أين نحن وماذا يجري.. وحتى لا نخطط.. المهم لا نفعل شيئًا».

الخلاصـــة:

"القيادة العليا" للقوات المسلحة ، هي نفسها مكتب المشير عامر ، الذي كان يمثل سلطة "شلة المشير" السياسية علي الدولة، وقد فرضت سيطرتها وسلطانها على هيئة الأركان - بكل ما فيها من أجهزة وهيئات وإدارات متخصصة يعمل فيها خيرة ضباط مصر المتخصصون لهذه الأعمال ، والذين حرصت الدولة بكل طاقاتها على توفير كافة الإمكانات من منح دراسية، وتدريب، وخبرات عملية لتأهيلهم لهذه الأعمال.

بالنظر للهدف من القيادة العليا ، والتي أنشئت في صيف عام ١٩٦٦ نكتشف أنها لم تُنشأ إلا لقيادة حرب ٦٧ ، وبالتالي فإن جميع الأعمال والأهداف التي حققتها منذ إنشائها حتى اندلاع الحرب كان لها التأثير المباشر والفاعل في أحداث حرب ٦٧.

اتبعت "شلة المشير" أسلوبًا خاصًا يضمن تحقيق أهدافها الهامة، ذلك بتوفير الأسباب التي تضمن لها تحقيقها، من خلال إعادة تشكيل مُكوّنات وعناصر الكيان المكلف بالتنفيذ بحيث يضمن تحقيق هذه الأهداف، بصرف النظر عن اسماء الأشخاص المكلفين بالتنفيذ، الأمر الذي قد يُحدث خلطًا في تحديد المسئولية، والتي تقع في الحقيقة أساسًا على الذين خططوا لإنشاء النظام نفسه وصناعة مكوناته وعناصره الفاعلة، قبل مسئولية الأفراد الذين قبلوا التنفيذ.

د- تشكيل قيادة للجبهة ومركز القيادة المتقدم:

أصدرت القيادة العليا قرارًا بتشكيل قيادة للجبهة، وتعيين الفريق أ. عبد المحسن مرتجي قائدًا عامًا لقوات الجبهة المصرية مع إسرائيل [٨] الأمر الذي أوجد قيادتان لجيش ميداني واحد.

وقد تضمّن أمر تشكيل " قيادة الجبهة " تشكيل مركز قيادة متقدم. بمعنى أن أمر التشكيل تضمن تنظيمين مندمجان معًا في تنظيم واحد " قيادة جبهة + مركز قيادة متقدم". أما الأخير - "مركز القيادة المتقدم" - فهو أحد مراكز السيطرة للقيادة العامة وأحد أهم اختصاصات ومسئوليات هيئة عمليات القوات المسلحة، الأمر الذي يعني نزع **أحد أهم** اختصاصات هيئة العمليات وضمها على قيادة الجبهة بقيادة الفريق أ. " مرتجي ".

واختصارًا للجدل في هذه القضية سنطبق مباشرة القاعدة الذهبية السابقة بأن: " مكوّنات وعناصر تشكيل أي تنظيم يحدد بالضبط مهمته والهدف والغرض من إنشائه "، وقد تم تشكيل هذا التنظيم من مجموعة من الضباط الذين لا يعرفون

شيئًا عن خطة العمليات للدفاع عن سيناء " قاهر"، وبالتالي لا يملكون أي صلاحية للقيادة، حتى أن " المرتجي " نفسه كان قائدًا للقوات المصرية باليمن ؛ حينما استدعي من اليمن قبل الحرب بأسبوعين خصيصا ليتولى هذه المهمة.

إذن ببساطة شديدة نستنتج أن تشكيل هذه القيادة، لم يكن بهدف تحقيق أهداف الدولة الاستراتيجية لحماية الأراضي المصرية وتطبيق الخطة " قاهر"، وأن هناك هدف آخر وراء تشكيل هذه القيادة، والتي كل ضباطها بما فيهم " المرتجي " نفسه ليس عندهم أى فكرة عن خطة الدفاع عن مصر" قاهر"... تُرى، ما هو ذلك الهدف؟!... بعد أن حُسم الأمر وظهر أنه ليس لتطبيق خطة الدفاع عن الأراضي المصرية بصورة مطلقة؟

- **وفي البداية سنتعرض لوجهة النظر التي أجمع عليها كبار القادة، كتب الفريق أ. محمد فوزي [٩]:**

« تم هذا رغم أن الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة المصرية لا يوجد فيه مركز قيادة للجبهة، بناءًا عليه فلم يكن مقررًا لهذا المركز أي اختصاصات أو سلطات مسبقة في التنظيم العام... وبذلك حدث ازدواج في الاختصاصات والسلطات أيضا وازدواج في المسئوليات والقيادة والسيطرة.. بين قائد الجبهة وبين قائد الجيش الميداني الوحيد في "سيناء"، ونتج عنه بلبلة في الفكر التنظيمي وفي تسلسل القيادة لدى رئيس هيئة العمليات».

- **وكتب الفريق "الحديدي" [١٠]:**

« وهكذا وجدت قيادة الجيش نفسها وبعد مجهود شاق بذلته في الأيام الأولى التي تلت يوم ١٩٦٧/٥/١٤ أمام منافس خطير لم يكن في الحسبان، وبدأ ممارسة سلطاته عليها أو على الأقل رغب في ذلك، فكان رد الفعل الطبيعي أن تعمل قيادة الجيش الميداني على مقاومة نفوذ القيادة الجديدة، وإقامة العراقيل أمامها، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير، وساعدها في هذا النجاح إلمامها الكامل بالخطط الموضوعة، وبطبيعة الأرض وبموقف قواتها التي كانت تعيش معها من قبل، بينما كان الضيوف الجدد، رغم تمتعهم بجميع السلطات والصلاحيات، ورغم أن معظمهم كان على كفاءة شخصية عالية، ومن المبرزين علميًا وعمليًا، إلا أن غالبيتهم كانوا حديثي العهد بمسرح العمليات، ويبدون ولا شك اهتمامًا خاصًا في الأيام الأولى على الأقل، بشئون إعاشتهم وبالرغبة في

تفهم خصائص المسرح وخواص القوات. وقد ساعدت القيادة العليا في القاهرة على جعل الموقف غامضًا والمسئولية غير واضحة، فبينما أصدرت أوامرها بتشكيل القيادة الجديدة ممثلة لقيادة المشير عبد الحكيم عامر في الجبهة مؤقتًا، داومت على الاتصال بقيادة الجيش، مصدرة إليها تعليماتها، متجاهلة في نفس الوقت، وفي معظم الأحيان، القيادة الجديدة التي لم تُسلّم بالهزيمة، واستمرت في إصدار أوامرها، ممارسة لمسئولياتها على قدر الإمكان، وبدا لها أن خير تدعيم لسلطانها أن ينحصر في أن تذيع بيانات إنشائية موجهة إلى القوات، تستحث فيها هممهم لتحقيق النصر في المعارك المقبلة، ونشرت هذه البيانات على صفحات الجرائد وأذيعت على العالم من محطات الإذاعة المصرية، كما نشرت المجلات كثيرًا عن المؤتمرات الصحفية والأحاديث الخاصة تأكيدًا لمسئولية القيادة الجديدة عن جبهة قتال إسرائيل».

تحددت وجهة نظر "الجنرالات" هذه من خلال المنظومة التي رسموها وصوّروها لأحداث المعركة، والمبنية على أساس عدم الشك في حسن نواياهم وأهدافهم الوطنية، وأن المسألة لا تعدو عن مجرد إهمال وأخطاء وارتجالية في إصدار الأوامر ومنها هذه القيادة – قيادة الجبهة – التي شكلت فأحدثت ازدواج في الاختصاصات والسلطات و... الخ، على أن إنشائهم لهذه القيادة لا يؤكّد حسن النية.. ذلك لأن إنشاء أي قيادة جديدة، يسبقه تشكيل لجان ومؤتمرات من ضباط متخصصين لتحليل وبحث الأسباب التي تدعوا لإنشائها، قبل أن يتم التصديق على إنشائها، فكيف إذن يكون إنشاؤها خطأ، أو إهمالاً؟..قد حاول الحديدي بلورة وحصر كل السلبيات في كونها أحدثت تداخل في الاختصاصات والسلطات بين قيادة الجبهة وقيادة الجيش، إلا أننا – للغرابة – نجد أن واقع الأحداث أثبت عكس ذلك، حيث أنه لم يحدث أي ازدواجية أو تداخل في الاختصاصات أو السلطات، ولم تكن قيادة الجبهة بأي حال منافسًا على الإطلاق لقيادة الجيش، ذلك أن الفريق أ. مرتجي لم يتدخل نهائيًا في أعمال الفريق صلاح محسن، بل وكان مثالاً للتعاون معه وترك له الأمر كله يفعل ما يشاء.

الأمر بهذا الشكل يفرض علينا للتوضيح الإشارة إلى أن "مرتجى" عندما كُلّف بالدخول في صراع مع الفريق أ. محمد فوزي رئيس الأركان من خلال منصبه كقائد للقوات البرية، فقد نفّذ مهمته بصورة غاية في البراعة والإتقان، حتى سمع

وتسامع العالم كله عن مشاجرات "مرتجى" مع "فوزي"، والتي أدت في النهاية إلى الحالة النفسية السلبية التي أعلنها "فوزي" في مذكراته.

لكن عدم حدوث هذا الصراع الذي تكلم عنه سواء "محمد فوزي" أو"الحديدي" يشير لعدم وجود أسباب تدعوا لهذا الصراع، وهو الأمر الذي يثير الشك. (هذا مع عدم الاعتبار لموضوع البيانات والتصريحات الإعلامية "للمرتجى"، والتي كانت مهمة خاصة مكلف بها، ليس لها ارتباط بمهام وأعمال قائد الجيش).

إذن بإسقاطنا هذا الرأي نعود إلى ما وصلنا إليه يقينا بأن: "هناك هدف مريب من وراء تشكيل هذه القيادة والتي جميع ضباطها لم يكن عندهم أي فكرة عن خطة الدفاع "قاهر"، كذلك ومن جهة أخرى، فإن معرفتنا للأعمال التي نفذتها قيادة الجبهة في الحرب، يمكن أن يوصلنا بالتالي إلى استنتاج المهمة التي كلفت بها.

إذن، فما هي الأعمال التي قامت بها قيادة الجبهة في حرب ٦٧ لا شيء!!

نعم.. إجمالي الأعمال التي نفذتها قيادة الجبهة بقيادة الفريق أ. مرتجى... لاشيء!! وبالتالي فإن المهمة المكلفة بها قيادة الجبهة هي: لا شيء!!

وكيف تكون هناك قيادة في أي جيش تدخل حرب مهمتها... لا شيء ؟

ألا ترى أن الأمر فيه ريبة وشكوك؟!

وطالما أن مهمة قيادة الجبهة - والتي هي لا شيء - عندما تدخل ضمن منظومة مهام و أعمال عناصر الجيش فى الحرب تغيّر فى مضمون المنظومة تغييرًا كليًا.. أشبه بالصفر عندما يدخل ضمن منظومة الأعداد، فإذا وضعناه على يسار منظومة الأرقام العددية تختلف النتيجة عما إذا وضعناه في يمين المنظومة أو في وسطها... النتيجة مختلفة تمامًا في كل حالة.

أما إذا دخل اللاشيء كمهمة لقيادة الجبهة في منظومة العمليات الحربية، يكون أيضا أشبه تماما بدخول الصفر في العمليات الرياضية، فمثلا ٧ ÷ صفر = مالا نهاية، أي أن مهمة قيادة الجبهة والتي هي لاشيء تحدث تأثيرًا غير متناه على النتيجة الكلية للمعركة، وقد ظهرت خطورة دور " اللا شيء " الموكولة " لقيادة الجبهة " في حرب ٦٧، عمليًا أثناء المعركة، في إلغاءها دور "مركز القيادة المتقدم"، والذي استولت عليه من "هيئة العمليات"، حيث أغلقه "المرتجى".... حتى نجد أن نجاح "الجنرالات" في صنع أحداث الكارثة، التي جاءت تداعياتها مع صدور قرار

"الانسحاب"، كان نتيجة غلق "مركز القيادة المتقدم"، والذي كان من الواجب والمفترض أن يكون تحت قيادة وإدارة "هيئة العمليات"، والتي كان من المتوقع – كأمر طبيعي – أن تتدخل في تنظيم وقيادة عملية الانسحاب ؛ بدلاً من " الجنرالات " الذين فروا من ميدان القتال وتركوا جنودهم لهذا المصير البشع.

هـ ـ وزارة الحربية – وشمس بدران:

كان دخول أعمال ودسائس السياسة، من خلال آليات وزارة الحربية، هو العنصر الفاعل الرئيسي في إشعال حرب ٦٧؛ وذلك بتولي العقيد شمس بدران منصب وزير الحربية في منتصف عام ١٩٦٦، حيث امتلك كلا السلطتين " السياسة والعسكرية" معًا. وقد وضحنا هذه القضية في الفصل الثامن من الجزء الأول للكتاب ا ـ وسوف نقتصر هنا على التأثير السلبي لدور شمس بدران كوزير حربية في ممارسته السياسة الداخلية في خلال نقطة واحدة هي: "ميزانية الجيش المصري عام ٦٦/ ٦٧، أي ميزانية عام حرب ٦٧، والتي كانت تحت مسئوليته المباشرة، وقد عرضت هذه القضية في صورة ادعاء على حكومة الزعيم جمال عبد الناصر بتخفيضها ميزانية الجيش في ذلك العام حيث تسبب ذلك في الإضرار الجسيم بمصلحة الجيش المصري في أخطر فترة.

طرح جنرالات "شلة المشير" القضية في أسلوب غير موضوعي، بغرض خلط الحقائق وتضليل الرأي العام عن الحقيقة... وقد تسيد أسلوب: " حدث ولا حرج " في عرض قضية ميزانية القوات المسلحة عن عام ٦٦/٦٧، وبدون حدود، وبدون ضوابط، كان الكلام من منطلق اللانهائي في قضية محددة بأرقام داخل المستندات الرسمية للدولة. كم كانت ميزانية القوات المسلحة في العام السابق لها؟ وكم كان المبلغ المخفض؟ أو ما هي النسبة المئوية للتخفيض؟ و ما هي الأسس التي وضعت لتوزيع نسبة التخفيض على بنود صرف الميزانية مع اعتبار أهمية بنود أكثر من بنود أخرى؟

- **كتب الفريق الحديدي**[١٣] :

« كانت هذه المرة الأولى في تاريخ القوات المسلحة التي تم تنفيذ هذه التخفيضات بطريقة جدية.. وهي المرة الوحيدة التي يخبئ فيها القدر أقصى هزيمة للقوات المسلحة!»

- **كتب الفريق أ. محمد فوزي** [١٤]:

« زاد الحوار والتعليق حول ميزانية القوات المسلحة عام ٦٧/٦٦ بعد المعركة مباشرة حتى انقلب إلى لغط واتهام للدولة. كما ذكر القادة والضباط الذين قدموا للمحاكمات، كذلك بعض من كتبوا عن هزيمة ١٩٦٧ قائلين بأن القوات المسلحة معذورة في عدم إعداد قواتها بشكل كامل بسبب تخفيض الميزانية عام ٦٧/٦٦، وكانت المبررات العلنية هو إنجاح خطة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى المبرر الجاهز وهو تعويض نفقات اليمن».

- **يقول الفريق "الحديدي"** [١٥]:

« لذا كان التنسيق ضروريا بين احتياجات القوات المسلحة المناط بها توفير الأمن الخارجي للدولة وبين احتياجات باقي القطاعات فيها، ويُبنى هذا التنسيق على أساس تقدير احتمالات الصدام المسلح المتوقعة، فلو كان الاحتمال قائما، فيجب أن تحدد أولا الاستراتيجية العسكرية وأهدافها.

لقد كان التناقض المخل، أن السنة التي هدد فيها أمن الدولة الخارجي ووصل فيها إلى حافة الهاوية، هي نفسها السنة التي وجد المخططون للاقتصاد فيها ضرورة إجراء توفير في كل قطاعات الدولة، بما فيها قطاع القوات المسلحة.

وهنا يجب أن نتساءل ؛ هل جرفتنا الأحداث فجأة إلى حد تهديد أمن الوطن؟ أم خدعتنا المعلومات عن حقيقة نوايا العدو؟ "»

ثم انطلقوا من قاعدة " حدث ولا حرج " لعرض كل السلبيات التي صنعوها، باعتبارها كانت نتيجة لتخفيض الميزانية، باستغلال طبيعة القضية وتأثير نقص المال على كل عنصر من العناصر الفاعلة في كيان وكفاءة القوات المسلحة، وتداخلت الحقائق مع إصدار شمس بدران وزير الحربية عدة توجيهات بتخفيض بعض البنود الهامة المؤثرة على كفاءة القوات المسلحة حتى أنهم أعلنوا هذا التخفيض اشتمل الآتي:

- تخفيض استهلاك وقود العربات والمركبات [١٦] التي تعمل في الشئون الإدارية والنقل والمواصلات.. ثم ربطوا هذا التخفيض بالوقود المخصص للتدريب وبالتالي أثره على التدريب حتى كان تحديد مستوى التدريب إلى سرية مشاة وما يعادلها.. الأمر الذي يناقض ما ثبت [١٧] رسميًا أن تخفيض التدريب لمستوى سرية كان فقط لوحدات المنطقة الشرقية _ والتي تعادل فرقة واحدة مشاة فقط _ وبناءًا

على طلب تقدم به الفريق صلاح محسن قائد المنطقة ، لأسباب وظروف خاصة بالمنطقة الشرقية، كذلك ذكر عن إلغاء بعض المشروعات والمناورات العسكرية ، بالاضافة إلى تخفيض[١٨] عدد ساعات تدريب الطيارين.

- تسريح دفعة رديف[١٩] قبل التاريخ المقرر بثلاث شهور، بحجة توفير ماهيات هذه الدفعة وتكاليف معيشتها!!....

ودفعة الرديف هي أعلى كفاءة قتالية على الإطلاق؛ لحصولها على أطول فترة تدريبية بالنسبة لباقي الأفراد الآخرين، في الوقت الذي يمثل فيه إجمالي المبلغ الذي تم توفيره رقم هزيل جدًا بالنسبة لتأثيره الكبير على الكفاءة القتالية لقواتنا.

- تخفيض مرتبات [٢٠] استكمال القوات المسلحة إلى "مرتبات سلم منخفض" لتقليل المصروفات وتوفير المال.. حتى وصل العجز يوم ٦٧/٥/١٤ أي عند رفع درجات الاستعداد إلى:-

نقص ٤٠٪ من الأفراد
نقص ٣٠٪ من الأسلحة الصغيرة
نقص ٢٤٪ من قطع المدفعية
نقص ٤٥٪ من الدبابات
نقص ٧٠٪ من المركبات

هـذا بالطبع بعد خروج دفعة الرديف مبكرًا ٣ شهور!!

ثم حشرت تخفيض الميزانية في أغلب القضايا الشائكة، لتعرض كسبب على الرأي العام المصري بعد فصل هذه القضايا عن نتائج التحقيقات التي أثبتت خلاف ذلك، مثل عدم بناء دشم وملاجىء الطائرات أو عدم إقامة مطارات كان مخطط إنشائها وترك الطائرات مكدسة في مطاراتها ، الأمر الذي يوجب الرجوع لنتائج التحقيقات وليس عرض وجهة نظر ذاتية، كذلك عدم استكمال بعض الاسلحة أو الأجهزة في بعض الوحدات في الوقت التي كانت متوفرة في مخازن القوات المسلحة ...

- يقول اللواء عثمان نصار [٢١] قائد الفرقة الثالثة مشاة في حرب ٦٧:

« لقد صدر لي الأوامر بالتحرك إلى سيناء ، كقائد فرقة مشاه تتضمن لواء مدرع من مائة دبابة، كانت جميعها غير مزودة بأجهزة اللاسلكي، معنى ذلك

أنني كقائد لهذا اللواء أنزل من دبابتي وأجري بين المدرعات وأخبّط بيدي على كل دبابة وأقول لمن فيها ": تقدم يا علي.. تقدم يا محمد.. إضرب يا خليل.. إرجع يا موسى.. ».

واختصارًا للجدل في هذه القضية، تعالى إلى الأرقام، أرقام الميزانية من داخل دفاتر ومستندات الدولة، حيث كتب الفريق أ. محمد فوزي الذي عُيّن وزيرًا للحربية وقائدًا عامًا للقوات المسلحة بعد انتهاء الحرب مباشرة [٣٣]:

« يمكن القول أن دعوى تخفيض ميزانية القوات المسلحة عام ٦٧/٦٦ هي دعوى خاطئة بدليل أن الميزانية للعام المالي ٦٦/٦٥ كانت ١٧٤ مليون جنيه وميزانية ٦٧/٦٦ كانت ١٧٤ مليون جنيه وميزانية ٦٨/٦٧ كانت ١٧٤ مليون جنيه ، أيضًا بالإضافة إلى ميزانية الطوارىء والتي كانت تسمى بميزانية اليمن في هذا الوقت ، أي لم تتغيّر ميزانية القوات المسلحة خلال السنوات الثلاث المذكورة».

وقد كتب محمد فوزي مذكراته بعد معرفته بعض الأسرار كوزير حربية والتى تدخل ضمن اختصاصاته.

مسألة الادعاء بتخفيض الميزانية لا يمكن ادراك كل أبعادها إلا من خلال منظومة أعمال "شلة المشير" كتنظيم سياسي، ومن خلال فلسفة ومبادىء وديناميه العمل داخل التنظيم اعتبارا من السرية التي أحاطوا بها القوات المسلحة لتدور كل التدبيرات التي أحكموها باعتبارها أسرار لا تخرج من بين القادة الذين غرس فيهم مبدأ الولاء، وإحكام السيطرة على الجيش ، باعتباره جيش مملوكي أو طائفي لا يخضع لسلطة الدولة ومع انضمام جهاز المخابرات العامة برئاسة صلاح نصر انتهت كل أجهزة الرقابة الفعالة على الجيش، الأمر الذي مكّن لهم الاستبداد، فى حين كانت ميزانية القوات المسلحة ضمن الوسائل المستخدمة فى خطتهم التي تحقق أهدافهم.

تُرى، أين ذهبت أو بُددت ميزانية القوات المسلحة عن عام ٦٧/٦٦؟... وهل كان هناك من يجرأ علي محاسبة المسئول عن تبديدها، وعدم صرفها على بنودها الأساسية؟

ألا ترى، أن أمر الكارثة وأحداثها العسكرية غطى تماما على جريمة ميزانية القوات المسلحة، بالرغم من تأثيرها كعنصر فاعل في صناعة الكارثة؟.

٣ – تعيين القادة والضباط الذين سيقودون الجيش المصري في حرب ٦٧:

مسألة تعيين أو تنقلات القادة والضباط في المراكز القيادية المختلفة داخل الهيكل التنظيمي للجيش المصري ؛ يخضع للوائح وتعليمات منظمة وملزمة للقائمين بالاضطلاع بمهام هذا العمل – بفرع شئون الضباط بإدارة كاتم أسرار – وأهم هذه القواعد: "أن يكون القادة والضباط مستكملين للشروط اللازمة لتولي تلك المراكز القيادية المرشحين للنقل إليها، وهو الأمر الذي يحقق الكفاءة القتالية العالية لوحدات الجيش.

ترى، لو أن "إدارة كاتم الأسرار" أصدرت نشرتها السنوية الخاصة بتعيين وتنقلات القادة والضباط ؛ وفيها بعض السلبيات مثل: " تعيين بعض القادة أو الضباط في مراكز قيادية دون أن يتوفر فيهم الشروط اللازمة لتولي هذه المراكز؟!.....

بالتأكيد، علينا مبدئيًا ؛ أن نقدم حسن النية – كأمر طبيعي تلقائي – واعتبار أن هذه السلبيات مجرد " أخطاء أو إهمال " غير مقصودة، وأنها أمور طبيعية متوقعة من أي إنسان، فليس منا من لا يخطئ.... طالما ظل مجموع إعداد القادة والضباط الذين شملتهم السلبيات تمثل عدد صغير بالنسبة لإجمال أعداد القادة والضباط الذين شملتهم النشرة بالكامل... حتى يكون تقييمنا الموضوعي لتلك النشرة ؛ أنها سليمة ولا غبار عليها.. ذلك لأن الاستثناء بوجود أخطاء قليلة لا ينفي سلامتها... بل يؤكد القاعدة طالما طبقت مع أغلب القادة والضباط.

لكن.... ماذا لو صدرت النشرة هذه، وقد شملت السلبيات جميع القادة والضباط الذين شملتهم تلك النشرة؟!.

في هذه الحالة، هل يجوز لنا اعتبار أن نشرة التنقلات هذه بأكملها " أخطاء وإهمال "؟!... كلا ليس فقط لأن ذلك لا يقبله المنطق والتفكير السليم، ولكن أيضًا، لاعتبار أسلوب تنظيم العمل في " إدارة كاتم أسرار " الذي يضمن سلامة العمل، حيث تضم الإدارة عدد كبير من الضباط المتخصصين والمتمرسين، الذين يعملون بأسلوب غاية في الدقة والإتقان، بدءًا بمراجعة ملفات خدمة القادة والضباط المرشحون لتولي أي مراكز قيادية، والنظر فيما إذا كانت مؤهلاتهم وتقارير كفاءتهم السنوية السرية وكافة الشروط الأخرى تتناسب مع المناصب المرشحين لتوليها أم لا؟!... على أن يتم مراجعة " النشرة " على عدة مستويات بما لا يحتمل حدوث أي " أخطاء أو إهمال "، إلا على سبيل الندرة أو الاستثناء... ترى، لو تم تغيير

جميع القادة والضباط من مراكزهم القيادية قبيل الحرب لفترة صغيرة – لا هؤلاء الذين كانوا قد وصلوا – كأمر طبيعي – إلى درجة عالية من الكفاءة القتالية، بعد تأهيلهم، كل حسب مركزه أو وظيفته القيادية، بالإضافة إلى حصولهم على الخبرة العملية من التدريبات في مراحل التدريب القتالي داخل الوحدات – كمجموعات عمل متكاملة، وهو الأمر الذي تطلب عدة سنوات من التدريب الشاق المتواصل لا – باستبدالهم بقادة وضباط آخرين، ليسوا على درجة من الكفاءة القتالية، ولا يملكون أي خبرة عملية تتناسب مع المراكز القيادية المعينون عليها أو المهام المكلفون بها حسب الخطة " قاهر "؟

وإذا كان تعيين قائد لوحدة عسكرية بدون استيفائه للشروط اللازمة لتوليه هذا المنصب القيادي ؛ يعني عدم صلاحيته لقيادة هذه الوحدة العسكرية، ويترتب على ذلك – كنتيجة مباشرة لهذا الأمر – سقوط الكفاءة القتالية لهذه الوحدة العسكرية التي اضطلع ذلك القائد بقيادتها... أي لم يعد يعتد بها كوحدة قتالية في الحرب من الناحية الفعلية الواقعية..... نتيجة طبيعية لا تحتاج إلى إثبات.

فما بالك، لو تم تعميم هذا الأمر على جميع وحدات الجيش المصري قبيل الحرب مباشرة؟!

ألا يعني ذلك، ضياع الجيش المصري، وأنه أصبح في " الباي باي " أو أنه تم بالفعل تدميره قبل أن تبدأ المعركة العسكرية؟.... وهو ما سيظهر بالتحديد في وقائع أحداث الحرب الفعلية... **إذن، على أي أساس تم إختيار "القادة" في حرب ٦٧:**

بتطبيق الحكمة " يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب " تقوم إدارة شئون الضباط بوضع الشروط المناسبة لكل منصب من مناصب القوات المسلحة، حيث يُمثل اختيار الضباط لمناصبهم القيادية أحد خطوط الاستراتيجية الهامة والمؤثرة في تنفيذ أهداف القوات المسلحة ومنها الخطة " قاهر "، لتؤكد بصورة قاطعة أن اختيار الضباط لمناصبهم القيادية لابد أن يضمن تحقيق الخطة " قاهر " للدفاع عن الدولة، وعكس هذا المبدأ صحيح: إن اختيار ضباط لمناصب قيادية يشترط فيهم عدم إلمامهم بالخطة " قاهر" يؤكّد أن هناك هدفًا مريبًا من وراء هذا الاختيار مطلوب تحقيقه.

الفريق صلاح محسن " قائد الجيش الميداني ":

تم تعيينه في صيف ١٩٦٦، ولما كانت جميع تشكيلات ووحدات القوات المسلحة في سيناء تشكل جيش ميداني تحت قيادته - ماعدا الفرقة الرابعة مدرعة

الاحتياطي الاستراتيجي العام للقوات المسلحة والتابعة مباشرة للقيادة العليا للقوات المسلحة - فإنه بالتالي يُعتبر القائد الفعلي الذي قاد المعركة في حرب ٦٧، والمسئول عن عدم تنفيذ أهداف الدولة الاستراتيجية والخطة " قاهر"، وذلك سواء بموافقته على تغيير الخطة " قاهر " وكان في سلطته رفض هذا التغيير والتمسك بتنفيذها، أو مسئوليته عن إدارة المعركة، وبالتالي عن نهايتها المفجعة، مع اعتبار أن القيادة العليا هي أساسًا لمساعدته وليس للتهرب من المسئولية وإلقائها عليها، الأمر الذي يجعل من دور الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميداني أهم الأدوار التي صنعت كارثة ١٩٦٧.

قادة التشكيلات الرئيسية:

قام شمس بدران بتغيير قادة التشكيلات الرئيسية ورؤساء أركانهم قبل الحرب مباشرة – بيومين فقط – وعددهم ١٢ برتبة لواء، الأمر الذي يكشف عن أهدافه بصورة سافرة لدرجة الاستفزاز.. حيث قام بتغيير جميع قادة التشكيلات ورؤساء أركانهم في لحظة واحدة، وقبل الحرب بيومين، بالرغم أن جميع كبار القادة أعلنوا صراحة توقعهم للحرب بنسبة ١٠٠٪، بعد قرار الرئيس عبدالناصر بغلق مضيق العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية ، الأمر الذي يؤكد وجود هدف مريب وراء تعيين هؤلاء القادة الذين لا يملكون أي صلاحيات لقيادة تشكيلات في وقت الحرب، هذا بالإضافة إلى مسئولية قادة التشكيلات أنفسهم لقبولهم هذه المناصب، رغم قناعتهم بعدم استطاعتهم تنفيذ المهام المكلفين بها، لعدم إلمامهم بالخطة " قاهر" والتي من المستحيل أن يُلموا بها خلال يومين أو حتى شهرين، وبالتالي فإن عدم اعتذارهم عن قبول هذه المناصب – وكان في استطاعتهم ذلك ، لأن المناصب الرئيسية التي يتوقف عليها مصير الحرب وتعريض الأمن القومي المصري للخطر، يكون لكبار القادة حق الاعتراض عليها – هو ما يؤكّد الشك في وطنية هؤلاء القادة، الذين جاءوا لتنفيذ مهام أخرى خلاف مهام الخطة " قاهر " التي لا يعلموا عنها شيئًا.

- **كتب الفريق الحديدي[١١] تحت عنوان تغيير القيادات:**

« إن كنا قد لمسنا من بعيد موضوع نقص الضباط، فلابد لنا هنا أن نلمس أيضًا موضوع القادة الذين كتب لهم القدر أن يكونوا على رأس التشكيلات في الحرب التي اهتز لها تاريخ المنطقة، فبالرغم من مرور بضعة شهور على الحركة الواسعة التي تم فيها تعيين قادة جدد لتشكيلات ووحدات القوات المسلحة،

وبالرغم من الحقيقة الكبيرة والمعروفة جيدًا أن الوحدة أو التشكيل يعمل كفريق واحد، يجب أن يكون متفاهمًا ومتجانسًا، ويأتي هذا التفاهم والتجانس أثناء المدة التي يتم فيها اتصال القادة بمرءوسيهم في الظروف المختلفة والمتغيّرة ليتعرفوا على طباعهم وخصائصهم، وكانت المدة التي انقضت منذ صيف عام ١٩٦٦ حتى مايو (أيار) ٦٧، تكاد تكفي للوصول إلى هذا التفاهم والتجانس، ومع ذلك فقد صدرت الأوامر بتغيير عدد كبير من هؤلاء القادة مرة أخرى لأسباب غير واضحة، اللهم إلا إذا كانت الكفاءة قد انتصرت على الولاء أخيرًا، ولكن لدهشتنا عُيّن بدلهم قادة جدد، بعضهم قليل الخبرة بطبوغرافية سيناء وبخططها الدفاعية، والبعض الآخر انقطعت صلته بالتشكيلات التي كان يقودها من قبل، والجميع لا تربطهم أية علاقة بقياداتهم الجديدة، وهكذا تم نقل غالبية قادة الفرق التي أرسلت إلى مسرح العمليات في أول الأمر، تلك الفرق التي لم ينلها أسلوب الفتح التعبوي، والمكوّنة من خيرة الضباط والجنود.

ومن بين أمثلة القرارات التي نقل بمقتضاها الكثير من القادة ذلك القرار الذي عيّن ضابطًا كبيرًا كان يعمل في عاصمة ألمانيا الغربية، وفي عمل متصل بتدبير احتياجات القوات المسلحة من أوروبا، قائدًا لتشكيل في سيناء بعد أن ساقته الظروف إلى زيارة خاصة مفاجئة للقاهرة، لم يقض فيها إلا بضعة أيام، ولكنها كانت كافية لتقع عليه عيون المسئولين، فيوضع في هذا الاختبار الصعب، ومن سوء الطالع أن يُطالب هذا الزائر تعيين صديق له ليعمل رئيسًا لأركان تشكيله وكان هذا يشغل وظيفة تعليمية كبيرة بالقاهرة، فأجيب إلى طلبه، فيصبح على رأس التشكيل قائدًا ورئيسَ أركان لا تربطهما به سابق معرفة، وقرار آخر مشابه تضمّن نقل قائد فرقة ليتولى قيادة فرقة أخرى قبل الاشتباكات بأيام معدودة فلا هو استطاع أن يتفهم خصائص الذين سيشتركون معه في المباراة المرتقبة، ولا استطاعت فرقته القديمة أن تتعرف على طباع قائدها الجديد.

لا ضرورة لأن أخوض أكثر من هذا فيما نال القادة الآخرين، ومن مستويات مختلفة من تغيير وتبديل، حيث إن ذلك مسجل بلا شك في وثائق القيادة العامة للقوات المسلحة».

التزم الفريق الحديدي بالخط الذي حددته له "شلة المشير" بتصوير "أحداث حرب ٦٧" على أنها مجرد منظومة من الإهمال والأخطاء والقرارات الارتجالية، مع

الثقة المطلقة في وطنية وإخلاص كبار القادة. ومن خلال هذه الصورة وضع سيناريو الأحداث على شكل أوامر ارتجالية مثل تعيين أحد الضباط برتبة اللواء كان يعمل بعاصمة "ألمانيا" قائد لاحد التشكيلات، وآخر كان يعمل بسفارة باكستان.. وغيرها.. الخ. والصورة غاية في الاستخفاف والاستهبال، ذلك أن القرار كان يشمل تغيير جميع قادة التشكيلات ورؤساء أركانهم بدون استثناء، وليس مجرد قرار فردي يشمل حالة أو اثنين يمكنه اعتبارها حالات استثنائية تمت بمبرر الأخطاء أو الارتجالية، الأمر الذي يثبت أنها خرجت من سياسة محددة واضحة المعالم تؤكد وحدة الفكرة و الهدف للقيادة التي رسمت هذه السياسة ، حتى يظهر بصورة قاطعة أن القرار اشترط اختيار جميع القادة ممن لا تتوفر فيهم أي شروط لازمة لتولي تلك المناصب بصرف النظر أنهم قادمون من ألمانيا أو باكستان أو حتى من القاهرة، فكلهم حائزون على شرط الجهل التام بالخطة "قاهر"، ثم الأهم توقيت القرار ليكون قبل الحرب بيومين. الأمر الذي يحتم الإضرار بالأمن القومي المصري.

أما عن تأكيد "الحديدي" على تبرير "شلة المشير" جريمة تغيير وتبديل القادة قبيل حرب ٦٧، باستخدام مبدأهم الفاجر "الولاء قبل الكفاءة"، هو اعتراف صحيح وسافر بارتكابهم هذه الجريمة عن قصد ومع سبق الإصرار والترصد، وليس على سبيل الخطأ والإهمال "... حتى كشفت القضية عن وجههم الغاية في القبح والوقاحة، في أسلوب الاستخفاف والاستهبال، بالتلاعب بفكرة هذا المبدأ الفاجر. مرة بتطبيقه وأخرى بعدم تطبيقه، في حين أنه في الحالتين تم تعيين قادة غير صالحين للمناصب القيادية المعينون عليها!!.

ونؤكد مرة أخرى على توضيح "الحديدي" لأسلوب استخدام " شلة المشير " فلسفة تطبيق مبدأ "الولاء قبل الكفاءة"، كمبرر جاهز لأي قرار مشبوه، يستحيل أن يعلنوا حقيقته، وفي هذه القضية أستخدم الفريق الحديدي أسلوب الاستخفاف والاستهبال بالتلاعب بفكرة الولاء حين قام مرة بتطبيقها وأخرى بعدم تطبيقها، بالرغم أنه سواء ادعى أن ذلك كان لتطبيق مبدأ " الولاء " أوعدم تطبيقه كانا يضمنا سويًا جهل القادة بالخطة "قاهر" وعدم استطاعتهم تنفيذها!.

قادة الوحدات والقادة على جميع المستويات:

بنفس الأسلوب السابق قام "شمس بدران" بتغيير أغلب القادة على جميع المستويات من خلال نشرات تنقلات، الأمر الذي صنع من هذه النشرات أسباب تحتم جهل القادة بدورهم ومهامهم في الخطة " قاهر" قبل الحرب. ذلك أن القائد الذي لا

يمتلك الكفاءة أو القدرة على القيادة، أو غير ملم بالخطة العسكرية المحددة للحرب، هو نفسه سبب من أقوى الأسباب التي تحتم تحقيق الفشل والهزيمة لوحدته.

- **كتب الفريق "الحديدي"** [١٢]:

« مع بداية عام ١٩٦٧، كان هناك بالإضافة إلى المشاكل المزمنة موضوع تناقلته الألسن، على مختلف مستويات أصحابها من صيف عام ١٩٦٦، ومع ذلك لم ينته طنينه أو التعليق عليه، ولم ينس نهائيا إلا بالاشتباكات التي بدأت صباح يوم ٥ يونيو (حزيران).

ففي صيف ١٩٦٦، أصدرت القيادة العليا للقوات المسلحة حركة تعيينات وتنقلات واسعة بين القادة والضباط، شملت عددا كبيرا منهم من أكبر الرتب إلى أصغرها، احتاج تسجيلها إلى كتابة عشرات الصفحات، وكانت حركة التعيينات والتنقلات هذه مثار تعليق جميع الرتب، ونظر كل منهم إليها – بطبيعة الحال – من زاوية معينة، وارتبطت غالبًا هذه النظرة بأثر هذه التعيينات على شخصه، ولكن كانت جميع الآراء متفقة على استنتاج واحد، وهو أن هذه العملية كلها كان الدافع إليها تطبيق مبدأ: "الولاء قبل الكفاءة".

وذهب تعليق الضباط على هذه الحركة مذاهب شتى، فلم يبق قائد في وظيفته – إلا نادرًا – حتى وإن كان قد أثبت كفاءة وحقق نجاحًا، بل إن بعضهم نُقل إلى نفس مستوى وظيفته في داخل نفس اللواء أو الفرقة، وفي نفس المحطة العسكرية التي يخدم فيها، الأمر الذي لا يبدو من أول نظرة أنه حقق أي هدف واضح، ولكنه في الحقيقة قد وازن بين ثقل الولاء في التشكيلات ومحطات عملها.

كان من الطبيعي وحركة التنقلات بهذه الضخامة، ومبدأ الولاء هو المحرك الأصلي لها، أن يبرز عدد كبير من القيادات الهامة التي شغلها قادة غير أكفاء، لم يُثبتوا في أثناء خدمتهم السابقة هذه الكفاءة، أو حتى الرغبة في إظهارها، فقد كان كثير منهم من الطبقة ذات الولاء العالي، عملت مددًا طويلة في الرئاسات المختلفة، حتى وصلت إلى رتب كبيرة، ولم يخدموا إلا في القاهرة أو ضواحيها».

تغيير وتبديل قادة حرب ٦٧ في الميزان:

من الواجب تحديد قيمة التأثير الفاعل لمسألة " تغيير وتبديل القادة في المراكز القيادية قبيل الحرب، على نتيجة الحرب... وهل تعتبر هذه المسألة أحد أهم أسباب

هزيمة ٦٧؟... وقد نرى في تشبيه هذه المسألة بصورة مألوفة لدى القارئ العادي ؛ أبلغ من كثرة الشرح، وذلك في صورة اشتراك فريقنا القومي لكرة القدم في مسابقة لكأس العالم.

ترى، ماذا لو، قام المدرب المسئول بتغيير جميع لاعبي الفريق القومي لكرة القدم وكذلك جميع الاحتياط [والذين كانوا قد تم انتقائهم من أحسن اللاعبين، وإعدادهم حتى وصلوا إلى مستوى عال ومشرف، كفريق على أعلى مستوى في الكفاءة لكرة القدم] – بآخرين من قدامى اللاعبين – [الذين كانوا قد تركوا الملاعب، ولم يمارسوا اللعبة لعشرات السنين، حتى أصبحوا لا يملكون أي كفاءة أو لياقة بدنية تؤهلهم للعودة إلى الملاعب... حتى وكأنهم نسوا شكل كرة القدم نفسها] – وذلك قبل المباراة النهائية لكأس العالم بعدة أيام؟!

كيف تتخيل شكل هذه المباراة؟... هل يختلف أحد عن الإجماع في توقع نتيجتها المسبقة؟... وما هي، الفكرة الفلسفية للمدرب المسئول في تغيير اللاعبين قبل المباراة بأيام وما هي الغاية أوالهدف من ورائها؟...

هل ترى في هذا التصرف حسن النية، والإخلاص للوطن، وأنه على سبيل الخطأ أو الإهمال، أو التخبط "؟!...

ألا ترى، أنها لا تعدوا أن إحداث كارثة قومية كروية... تصيب جمهور الكرة المصري بصدمة نفسية، وإحباط... حين يصنع ذلك المدرب الأسباب التي تحتم هزيمة ساحقة مهينة للفريق القومي المصري، لم تحدث في تاريخ الملاعب... بل ولا في تاريخ كرة القدم منذ الأزل... طالما أساءت لسمعة مصر والمصريين... وأصبحت مضرب للأمثال في هذه اللعبة... ودليل إثبات أمام العالم أجمع على تخلف مستوى مصر الحضاري في الرياضة.

تعالى ننظر ونعتبر، من مضمون وجوهر هزيمة فريقنا القومي في حالتنا هذه طالما أن المسألة ليست في الهزيمة في حد ذاتها... لأن الرياضة غالب ومغلوب... وعلى جمهور الكرة أن يتقبل الهزيمة مثل النصر تمامًا... حتى أنه قد يحوز بإعجابه الفريق المهزوم أكثر من الفريق الفائز... ذلك بما قدمه من عرض خلال المباراة، أظهر فيها مهاراته وجديته... حتى أنه كاد أن يفوز، لولا أن التوفيق لم يحالفه.

تعالى نستخلص العبرة هنا، في أن الهزيمة الساحقة المهينة لم تحدث لأسباب طبيعية تقليدية، مثل أي هزيمة في أي مباراة... ولكن العبرة جاءت في أن أسباب تلك الهزيمة صنعها المدرب المسئول حين قام: " بتغيير اللاعبين الأكفاء بآخرين لا

يملكون أي كفاءة في اللعبة "... وهو على دراية ووعي وعلم بنتيجة ما أقدم عليه، وأنها الهزيمة الساحقة الماحقة، لا محال، وأنه بهذه الأسباب لم يصنع فقط مجرد هزيمة، حينما خرج عن حدود جوهر الهزيمة، ليصنع أسباب الكارثة القومية الكروية، طالما أن الصراع على الكرة لإحراز الأهداف لم يحدث بين الفريقين.... والذي هو مضمون وجوهر اللعبة.

مباراة وكأنها من طرف واحد... هو الذي يسدد الكرة ويحرز الأهداف.... أما الفريق المصري فما برح عن عجزه وخذلانه، يتلقى الصفعات والركلات... صورة مخزيُة تجسد روح التخاذل والتقاعس للمصريين الذين جاءوا ليهزموا.... وهو الأمر الذي أخرج المسألة من كونها مجرد هزيمة تحدث لأحسن الفرق الرياضية... إلى كارثة قومية رياضية أصابت جمهور المصريين بالإحباط واليأس من اللعبة بأكملها، ومن فريقها القومي الذي لا نخوة ولا مروءة له.

تُرى... والأمر كذلك، أمام أعيننا واضح غاية الوضوح، هل يمكن أن تختلف وجهات نظرنا في تحديد أسباب كارثة الفريق القومي في كأس العالم؟

هل يمكن أن تتخيل أن أحد وجهات النظر – والتي مع الأسف أصبحت سائدة – تبرئ المدرب المسئول – (والذي صنع أسباب تلك الكارثة القومية عند قصد ونية مبيتة) – باعتباره ضحية تغرير الزعيم جمال عبد الناصر الذي زج به للاشتراك في مسابقة ليس له قدرة ولا طاقة عليها؟!.

هل يمكن أن نشكك في كل الإمكانات المادية والمعنوية التي وفرتها الدولة لجهاز الرياضة، وفي المنهج العلمي الذي وضعته لرفع مستوى الرياضة في مصر، وفي مراحل تدريب اللاعبين منذ النشئ... وفي مدارس الألعاب الرياضية... وفي كفاءة أساتذة التربية الرياضية، والاستعانة بالخبراء الأجانب... حتى يصل الشك إلى نظام الحكم نفسه: باعتباره أفرز هذه الهزيمة النكراء... لنقلب النظام الاشتراكي " إلى نظام ليبرالي "... ثم نرفع بكل وقاحة شعار الهزيمة كرمز لزعيم الأمة الخالد جمال عبد الناصر ونظامه الاشتراكي الناصري؟.

التخطيط لتحقيق المفاجأة لإسرائيل وتدمير الطيران المصري

٤ - نظام الانذار فى الدولة المصرية:

ومن البديهي أن يرتبط تحقيق المفاجأة للعدو بنظام الإنذار، ذلك أن سوء نظام الإنذار أو وجود خلل فيه يؤدي بالتالي إلى عدم وصول إشارة الإنذار إلىالوحدات

العسكرية المكلفة بالتصدي لجيش الأعداء، وبالتالى تحدث "المفاجأة" بوصول جيش الأعداء والأمة تمارس حياتها الطبيعية، دون أن تستعد للقتال والحرب.

وقد نشأ نظام الإنذار من قديم الأزل، وهو في أبسط أشكاله دفع بعض الأفراد قرب الحدود والأماكن المحتمل قدوم الأعداء منها، للملاحظة والتبليغ عن تقدم جيوش الأعداء، حتى لا تفاجأ الأمة وهي تمارس حياتها الطبيعية بهجوم الأعداء فيأخذوا على غرة، وقد تطورت نظم للإنذار مع تطوّر العصور والحضارة، بدأت باستخدام الحمام الزاجل والمرايا العاكسة وغيرها، ووصلت في العصر الحديث إلى نظام غاية فى الدقة و الكمال، حيث انقسم إلى ثلاث أنواع من الإنذار: " استراتيجي، تعبوي، تكتيكي".

الإنذار الاستراتيجي:

أهم واجبات جهاز المخابرات العامة بالتعاون مع إدارة المخابرات الحربية هو: إنذار جميع أجهزة وهيئات الدولة " مدنيين، أو عسكريين " بنيّة العدو للهجوم، والتي يُستدل عليها بعدة ظواهر، منها: إعلان العدو الإسرائيلى عن "التعبئة العامة "- تحرك القوات الإسرائيلية لمناطق الحشد - النشاط العسكري عمومًا "، على أن هذا الإنذار يكون قبل اليوم المتوقع لهجوم العدو بمدة ٧٢ ساعة على الأقل.

وقد قام الاتحاد السوفيتي، وسوريا بإبلاغنا عن الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية، الذي اعتبر بمثابة إنذار استراتيجي لمصر، وذلك لارتباط "مصر" مع "سوريا" بمعاهدة دفاع مشترك، وهو الأمر الذي يوجب على مصر دخول الحرب مع "سوريا" التزامًا بالوفاء بتلك المعاهدة، وقد قامت الحكومة المصرية بتنفيذ كافة الإجراءات الواجبة في هذا الشأن، وأهمها إعلان القطاعين "المدني والعسكري" على السواء بالحرب، حتى تقوم جميع أجهزة ومؤسسات الدولة، وكذلك جميع مؤسسات المجتمع المدني ـ فضلاً عن الجيش ـ بكافة الإجراءات الواجبة استعدادًا للحرب. أما على مستوى الجيش فإن هذه الإجراءات تتركز في ثلاث محاور: " رفع درجات الاستعداد القتالي للجيش ـ تحرك الجيش إلى "سيناء" لتنفيذ الخطة "قاهر ـ إعلان التعبئة العامة"، وسيتم عرض هذا الموضوع بالشرح في الفصل التالى من هذا الكتاب

الإنذار التعبوي:

أما الإنذار التعبوي فهو إنذار قطاع محدد، مثل شبه جزيرة سيناء بتحرك جيوش العدو فعلاً في اتجاه هذا القطاع بنية الهجوم، ومسئولية الإنذار التعبوى تقع

على قائد القوة المكلفة بالدفاع عن القطاع، وهو قائد "الجيش الميدانى "الفريق صلاح محسن" في حرب ٦٧، حيث يقوم بوضع " نظام إنذار " كامل، يضمن به إنذار القوات الأمامية المتاخمة للحدود السياسية مع إسرائيل – وكذلك باقي القوات – عند تحرك العدو لبدء الهجوم، حتى لا تؤخذ على غرة، وبالتنسيق مع هيئة عمليات القوات المسلحة وهيئة الأركان العامة.

ويختلف "الإنذار التعبوي" عن" الإنذار الاستراتيجي"، في أن الأول يعني تجمّع القوات الاسرائيلية في مناطق الحشد الأمامية استعدادًا للتحرك فعلاً في اتجاه الحدود السياسية، ثم عبورها الحدود في اتجاه قواتنا، أي أنه إنذار بوقوع الحربُ فعلا، أما الثاني " الإنذار الاستراتيجي " فهو مجرد توقع لحدوث الحرب والهجوم الإسرائيلي خلال ٧٢ ساعة، وقد يتم الهجوم أو لا يتم.

وأهم عناصر نظام" الإنذار التعبوي" المصري عنصران، هما: " نطاق الأمن" – "محطة انذار عجلون بالأردن".

٥- نطاق الأمن:

بعد اعلان الانذار بالحرب، وعمل جميع الاجراءات الازمة، وبوصول القوات المصرية الى مواقعها الدفاعية بسيناء انتظارا للقاء العدو والمعركة المرتقبة.

ولكن، تُرى متى يبدأ هذا الهجوم؟ وهو أمر بالتأكيد يصعب تحديده...ولما كان من الصعب، أن تظل القوات جاهزة على أهبة الاستعداد طوال اليوم بصورة مستمرة..وذلك لتلبية حاجات الأفراد من ضرورات الحياة من: " مشرب ومأكل وأخذ قسط من الراحة والنوم، مما دعى خبراء وأساتذة التكتيك إلى وضع نظام يضمن إنذار القوات الأمامية بتحرك قوات العدو، وذلك بأن تدفع الوحدات الأمامية التي على الحد الأمامي، والمعرضة لتلقي أول موجة للهجوم الإسرائيلي، وحدات صغيرة في الأمام في اتجاه إسرائل للمراقبة والحراسة والتبليغ عن تقدم العدو وبدء الهجوم، وذلك بإعطاء "إشارة إنذار" بوسيلة يتفق عليها، وبذلك يتمكن باقي الأفراد من أخذ قسط من الراحة والإعاشة اليومية وممارسة بعض الأنشطة، على أن يندفع جميع الأفراد لاحتلال مواقعهم وأخذهم أهبة الاستعداد لملاقاة العدو بمجرد سماعهم "إشارة الإنذار"، من أفراد الحراسة.

وتتكون الوحدات الصغيرة المكلفة بالتبليغ والحراسة من كتائب "الصاعقة والاستطلاع والحدود، وتندفع في الأمام، وتنتشر في المنطقة التى بين خط الحدود السياسية مع إسرائيل وبين الحد الأمامي لقواتنا، وتعمل على شكل: "دوريات سيارة

على الحدود السياسية، ونقط حراسة، ونقط تصنّت، وكمائن، ومواقع دفاعية صغيرة أو نقط قوية"، على أن تعمل هذه الوحدات على الخطوط أو المحاور المحتمل تقدم العدو الإسرائيلي عليها ، بحيث لابد وحتمًا أن تصطدم القوات الإسرائيلية المتقدمة في اتجاه مصر بهذه الوحدات الصغيرة، **وتُكوّن هذه الوحدات الصغيرة في مجموعها " نطاق الأمن ".**

وسلسلة تبليغ إشارة الإنذار تبدأ من أحد وحدات " نطاق الأمن " إلى أقرب وحدة عسكرية لها مباشرة، باعتبار أن أقرب وحدة هي أيضًا أول وحدة سيهاجمها العدو الإسرائيلي، وبالتالي فهي الأولى بالإنذار والاستعداد، ثم تقوم هذه الوحدة بتبليغ القيادة التابعة لها، وهكذا، و فى نفس الوقت تقوم كل قيادة بتبليغ الوحدات التي تتبعها، حتى تصل الإشارة إلى قيادة الجيش وهيئة العمليات بالقاهرة، على أن تقوم وحدات "نطاق الأمن" بالانسحاب، بعد إعطائها إشارة الإنذار إلى داخل الجسم الرئيسي لقواتنا في الحد الأمامي للدفاعات بمعنى أنه ليس من واجبها الاصطدام مع العدو والتشبث بالأرض ولكن مهمتها هي الإنذار والتبليغ عن تقدم وبدء هجوم العدو، والاشتباك معه أثناء انسحابها.

وتعتبر أول إشارة إنذار ببدء هجوم العدو بمثابة: "الإنذار التعبوي"، أما باقي الاشارات التالية، فهي مجرد بلاغات تقدم معلومات عن تقدم العدو الاسرائيلي، أونتائج اشتباكات هذه الوحدات أثناء انسحابها. كذلك يمكن اعتبار أول إشارة بمثابة إعلان للحرب وبدء هجوم العدو، وبذلك تبدأ القوات المصرية فورا بتنفيذ كافة إجراءات الخطة الدفاعية، والتي تبدأ بمعارك "نطاق الأمن" لستر انسحاب هذه الوحدات، وكذلك تدمير قوات العدو الإسرائيلي وهي في أضعف مراحل هجومه، وذلك أثناء تحركه في "أرتال" وقبل وصوله للحد الأمامي لقواتنا، باستخدام المدفعية الثقيلة، والمتوسطة، والطيران.

ومما سبق نستطيع تلخيص أهم أسس نظام عمل "نطاق الأمن" والتي بضياعها يختل نظام "نطاق الأمن" ولا تصل إشارة الإنذار لقواتنا فى الوقت المناسب فتؤخذ قواتنا على غرة وتحدث المفاجأة فى الآتى:

- "نطاق الأمن" من صلب عناصر الوحدات المقاتلة المرابطة على خط الدفاع الرئيسى، ومكانها بين الحدود السياسية والحد الأمامي لقواتنا، ومهمتها تبليغ وإنذار القوات الأمامية والأقرب لإسرائيل ببدء هجوم العدو الإسرائيلي.

صباحًا بالقاهرة وبالتالى لم تبلغ "اشارة الانذار" للقوات الجوية حيث أخذت على غرة، وتم تدمير جميع الطائرات المصرية على الأرض منذ الساعة ٨:٤٠. كذلك هاجمت المدرعات الاسرائيلية قواتنا البرية من الساعة ٩ صباحا....كل ذلك و"إشارة الإنذار" ما زالت فى مكتب "ابن بدران" بالقاهرة.

ج - عدم تقديم المعاونة لوحدات " نطاق الأمن " أو ستر انسحابها بالتغطية بنيران المدفعية والطيران ونيران الوحدات الأمامية، الأمر الذي أدى إلى القضاء عليها بسهولة، ونشير هنا إلى أهمية اشتراك الطيران المصري، والذي كان سليمًا حتى الساعة ٨.٤٠ صباحًا، الأمر الذي يعطى المبادأة للطيران المصري قبل الطيران الإسرائيلي بأكثر من ٤ ساعات (أول بلاغ إنذار كان الساعة ٤ صباحًا).

- **كتب "أستاذ اللامبالاة" الفريق أ. محمد فوزي (٤٢) تحت عنوان "الإنذار الأول":**

« تجمعت لدى الدوريات الأمامية لوحدات نطاق الأمن، مشاهدات أنوار وسماع أصوات عربات جنزير في مناطق فتح وحدات العدو واستعداده للهجوم، حوالي الساعة ٤ من صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥.

وصلت هذه المعلومات إلى مكتب مخابرات العريش، الذي كان يعمل كمركز استطلاع تعبوي للجيش في نفس الوقت. وقد حاول هذا المكتب التوفيق والتجميع والتحليل لهذا الإنذار بوسائله الأخرى. وأرسل إشارة في الساعة ٧ صباحا من نفس اليوم إلى قياداته العليا بمكتب وزير الحربية شمس بدران بكوبري القبة، هكذا كان أسلوب الاتصال منذ زمن، ولم يعدل هذا الأسلوب ولا استطاع أحد أن يعدله كرؤية لاحتمال قيام العمليات الحربية أو كجزء من تنظيم وإدارة العمليات الحربية.

استقبل الضابط المناوب في كوبري القبة هذه الإشارة، وأرسلها إلى مكتب المشير حيث كان نائما في القيادة العامة بمدينة نصر، استلم هذه الإشارة المقدم على شفيق صفوت مدير مكتب المشير، وعرضها عليه فى غرفة نومه عقب استلامها، أي حوالي الساعة ٧ صباحا، ولم يعلق المشير او المقدم على شفيق صفوت بأي تعليق على فحوى الإشارة، إلا أني علمت بعد ذلك متأخرا في نفس اليوم أى ١٩٦٧/٦/٥، أن هذه الإشارة وصلت إلي الجهة المعنية، أى هيئة عمليات القوات المسلحة فى الساعة ٩.٤٠. أى بعد حدوث الهجوم الفعلى».

لاحظ، التضليل والتدليس في طرح شيخ الكذابين "محمد فوزي" للقضية في الآتي:

- ذكر شيخ الكذابين أن إشارة الإنذار أرسلت من مكتب مخابرات العريش إلى مكتب " ابن بدران " وزير الحربية، وهو يعلم أن " ابن بدران " ضمن تشكيل القيادة العليا، التي تدير العمليات والحرب... إذن، فالإشارة أرسلت إليه ليس بصفته " وزيرًا للحربية " ولكن بصفته القائد الحقيقي والفعلي للمعركة، والذي كان متواجدًا مع المشير عامر داخل غرفة العمليات " بالقيادة العليا " بصورة مستمرة، وذلك بإجماع شهود هذه الأحداث، حيث لم يفارق المشير عامر منذ بدء أزمة ٦٧ في ٦٧/٥/١٤ وحتى نهاية الحرب لحظه واحدة، حتى أنه كان ينام معه في غرفة واحدة في " القيادة العليا ".
- ثم ذكر " شيخ الكذابين " أن " إشارة الإنذار " أرسلت بعد ذلك من مكتب "ابن بدران " إلى مكتب " المشير عامر " في حين أن مكتب " ابن بدران " هو نفسه مكتب " المشير عامر "..... بمعنى أنه ليس هناك مكتبان أحدهما " لابن بدران " والآخر " للمشير عامر " إنما هو مكتب واحد كان اسمه " مكتب المشير"، وأصبح اسمه " القيادة العليا "... هذا مع حشر اسم المقدم على شفيق في الموضوع بهدف التضليل ذلك أن التلاعب بالمصطلحات أو الوظائف أو الألقاب أو الأسماء، يمكنه " الإيحاء " بمضمون ومعنى مغاير للحقيقة، وذلك لتحقيق توجه سياسي معين، قد يكون في أقل صورة، إحداث لخبطة للقارئ في أركان القصة حتى لا يصل فيها إلى أي معنى أو فكرة.
- لاحظ على وجه الخصوص إلحاق " شيخ الكذابين " وظيفة وزير الحربية "بابن بدران " دائمًا، وذلك للإيحاء لدى القارئ بأن " ابن بدران " يشغل وظيفة مدنية تتبع السلطة التنفيذية للدولة، وليس قائدًا ضمن تشكيل " القيادة العليا " يمثل فيها العنصر الفاعل الرئيسي في إدارة العمليات الحربية، في حين أن العكس كان المفروض أن يكون عند تناوله لدور " ابن بدران " في أحداث المعارك الحربية، حيث كان من الواجب عليه أن يلغي – مؤقتًا – صفته كوزير للحربية، فليس داخل غرف العمليات والحرب مكان " للوزير " ولكن المكان للقادة الذين لهم دور ووظيفة رئيسية في" القيادة العليا".
- لم يذكر " شيخ الكذابين " شيئًا عن الأسلوب الصحيح المفترض أن يتم التعامل معه مع إشارة الإنذار ببدء هجوم العدو للحرب، كما حددتها قوانين ونظم الحرب والتعليمات المستديمة، باعتبارها أخطر إشارة يترتب على التهاون في

الالتزام بالعمل فيما يختص بشأنها، تعرض الأمن القومي للخطر،... ولا يخفى على علم أي مواطن عادي. كيف أن هذه الإشارة تحدث في متلقيها شحنة كهربية شديدة، تسري في كيانه، تدفعه لتوصيلها بسرعة رهيبة إلى من يليه في سلسلة التبليغ المحددة، حين يتحول كل ما هو متاح في خدمة سرعة توصيل الإشارة... إلا أن " شيخ الكذابين " عرض قصة " إشارة الإنذار لهجوم العدو " وكأنها: " إشارة إنذار بوصول عربة بطيخ أو مشمش إلى سوق روض الفرج ".

- رغم الأكاذيب وأسلوب التضليل في صناعة السيناريو والأحداث الدرامية لقصة شيخ الكذابين "محمد فوزي"، والتي تهدف لإخفاء مسئولية جنرالات "شلة المشير" في تغيير "نظام الإنذار" إلى نظام آخر ؛ يضمن تحقيق المفاجأة لإسرائيل... إلا أنه لم ينجح في تبرير احتفاظ "ابن بدران" بإشارة الإنذار بهجوم العدو الإسرائيلي داخل القيادة العليا من الساعة ٤ صباحًا حتى الساعة ٩ صباحًا ؛ لحين حققت إسرائيل المفاجأة وتدمير قواتنا الجوية ووصول مدرعاتها لمهاجمة الحد الأمامي لقواتنا بغتة – بصرف النظر عن تقسيمه هذه المدة الزمنية ما بين مكتب "مخابرات العريش" و "ابن بدران" الغير مفهوم والغير مبرر– الأكثر من هذا، إسقاط "شيخ الكذابين" سيل البلاغات عن تقدم العدو الإسرائيلي، التي أرسلتها وحدات نطاق الأمن منذ ٤ صباحًا حتى ٩ صباحًا، وأين ذهبت هذه البلاغات؟!... هل احتفظ بها مكتب مخابرات العريش؟! أم احتفظ بها " ابن بدران " بالقيادة العليا؟!... ولماذا لم يذكر سوى إشارة واحدة فقط تلك التي أرسلت الساعة ٤ صباحًا؟!.

وفى النهاية... نلخص مضمون النظام الجديد أو نظام " الرحلة الطويلة للإشارة "في أنه: " نظام يضمن منع وصول إشارة الإنذار بهجوم العدو الإسرائيلي، المرسلة من وحدات " نطاق الأمن " إلى قواتنا المحاربة، حتى يتم تحقيق المفاجأة لإسرائيل"، و ذلك بتدميرها للطيران المصري ودفاعنا الجوي، ومهاجمة قواتنا الأمامية على غرة، بعد ذلك يتم تبليغ الإشارة باعتبارها بلاغ عن خبر لا قيمة له.

٧- "محطة إنذار عجلون" بالأردن:

- **كتب الفريق أ. محمد فوزي [١٣] تحت عنوان " الإنذار الثاني":**

« في "محطة عجلون للإنذار المبكر" بقرية عجلون بالأردن جهاز رادار ممتاز ويرتفع ٤٠٠٠ قدم عن مستوى السهل الساحلي بإسرائيل ومدى عمله جيد جدًا ، وتم ربطه لاسلكيًا بشفرة بسيطة على جهازين للاستقبال ؛ أحدهما يمثل مصدر

المعلومات الاستراتيجية والتعبوية لمصر "ج.ع.م" والقوات المسلحة، وهو محطة إرسال واستقبال كبيرة في مكتب شمس بدران بكوبري القبة. وجهاز الاستقبال الثاني كان بغرفة العمليات الرئيسية للقوات الجوية والدفاع الجوي بمنطقة الجيوشي، وهو مركز الاستقبال الرئيسي، بينما كان مكتب الوزير هو الفرعي، أي يستمع فقط لما يُذاع في المركز الرئيسي، هكذا كان تنظيم تبادل المعلومات.

وفي الساعة السابعة بتوقيت إسرائيل، والثامنة بتوقيت مصر، بثّت محطة عجلون للإنذار المبكر إلى المحطتين معلومات عن وجود موجات متتابعة من مقاتلات إسرائيل تتجه نحو الجنوب مترجمة باللفظ الكودي "عنب.. عنب.. عنب.

لم تستقبل محطة الاستقبال الرئيسي – بالجيوشي – الإنذار نتيجة خطأ شخصي من عريف الإشارة ، قال عنه في التحقيق: إنه غيّر تردد الاستقبال للوصول إلى استماع أوضح، وفي المرة الثانية قال: إن توقيت العمل بالتردد القديم (حسب جدول العمل بالشفرة) انتهى، ففيّر على التردد التالي. على أي حال، لم يستقبل الإشارة، ولم يصل الإنذار المبكر إلى المركز الرئيسي للطيران والدفاع الجوي عن مصر "ج.ع.م".

أما المحطة الفرعية ، وهي محطة استماع فقط ، خاصة بالمخابرات في مكتب شمس بدران في كوبري القبة ، فقد استلمت الإشارة، وتحليلها واضح ولا يمكن أن يحدث فيه سوء فهم. إنه إنذار أكيد ببدء هجوم طيران العدو على أراضي مصر في اتجاه الجنوب الغربي من إسرائيل، إلا أن الضابط المناوب في كوبري القبة، لم يخطر الوزير ؛ لعدم وجوده في مكتبه بكوبري القبة، أو في مدينة نصر، وبعد مرور حوالي ٤٠ أو ٤٥ دقيقة من استلام الضابط المناوب للإنذار، وبالصدفة خلال مكالمة تليفونية عابرة مع زميله بالمحطة الرئيسية بالجيوشي، أراد أن يُذكره بنفس الإشارة، وما فيها من اسم كودي يدلل على طائرات العدو المغيرة، فقابله الضابط المناوب على نفس المحطة الرئيسية بالتهكم قائلاً: " عنب إيه وبصل إيه..؟! دول فوق دماغنا ". أي أن الطائرات الإسرائيلية تقصف فعلاً مطاراتنا ، وكانت الساعة ٨.٤٥ بتوقيت مصر فعلاً. عدا ذلك لم يصل من أي محطة إنذار أخرى في مصر أي إنذار باقتراب طائرات العدو."»

أ – تحليل وتقييم نظام الإنذار " لجهاز عجلون ":

- يُرسل الأشقاء العرب من قرية عجلون بالأردن إشارة الإنذار ، وطائرات إسرائيل تحلق في السماء متحركة في اتجاه الحدود المصرية، على أن تسبق إشارة "عجلون" اللاسلكية المتحركة بسرعة الضوء الطائرات الإسرائيلية، لتنذر قواتنا لتقوم بالاستعداد للتصدي للطائرات المغيرة.
- إشارة عجلون هي شراء الزمن من الأردن برصيد العروبة والهدف المشترك. وتطير الإشارة لتصل مصر أسرع من طائرات إسرائيل.. فإذا خططت نظام يضيّع الزمن.. فقد ضيّعت القضية.. وضيّعت الجيش المصري.. و ضيّعت الأمة المصرية.. وحققت لإسرائيل المفاجأة والنصر الأسطوري.
- وما دامت القضية هي قضية زمن فإن رأسمالك كله - كمخطط - هو الدقائق المعدودة بين وصول إشارة عجلون، ووصول الطائرات الإسرائيلية المغيرة، لأقرب أهدافها في مصر، وهي مطار العريش، مع باقي المراكز الحيوية للقوات المسلحة بسيناء. وبحسبة بسيطة تجد أن هذا الزمن لا يتعدى بضع دقائق، وهذه الدقائق القليلة، بالكاد، تكفي لانطلاق النسور المصريين بطائراتهم لاعتراض طائرات العدو المغيرة.

وبهذه الحسبة، وبالدقائق القليلة، تفرض الحلول نفسها، وكأنها حلول حتمية، لا خيار لك فيها، فهل تجد بديلاً - منطقيًا - لوضع جهاز استقبال في كل مطار من مطارات سيناء الأربعة، علاوة على أجهزة في كل الأماكن الهامة، سواء داخل سيناء أو في كافة أنحاء الأراضي المصرية؟..... جهاز الاستقبال لا يزيد سعره عن جهاز الاستقبال المنزلي - الراديو - بضع جنيهات!.

هذا ولا ننسى أن إنذار "عجلون" يمثل إنذار "استراتيجي وتعبوي" معًا فيكون بمثابة إنذار للدولة كلها بشقيها "العسكري والمدني".. الجيش والشعب معًا.. مع التأكيد على عدم معرفة أهداف طائرات العدو المغيرة، فيما إذا كانت عسكرية أم مدنية – [مثل تدمير: مصانع أو مفاعل إنشاص الذري أو السد العالي أو مدرسة أطفال لإلقاء الروع وإرهاب المدنيين الآمنين].

وبافتراض أنه لا يوجد سوى جهاز استقبال واحد - وهو أمر غاية في الغرابة - فإن مكانه الطبيعي هو مطار العريش، الذي يصبح مركزًا لإعادة توزيع وإرسال الإشارة لجميع أنحاء جمهورية مصر عبر موجات الأثير ، في صورة قطعة موسيقية أو

مقطع أغنية متفق عليها ، أو بلاغ في صياغة مفتوحة ، لتستقبلها أجهزة الاستقبال "الراديو" المنزلية المفتوحة داخل مراكز القيادة بصورة مستمرة ٢٤ ساعة في اليوم.

تُرى – هل كان التخطيط يُحقق الاستفادة من الدقائق القليلة لضمان تحقيق أقصى سرعة في وصول إشارة الإنذار لقواتنا المقاتلة؟... أم العكس؟... كان يضمن إضاعة هذه الدقائق القليلة ، وبالتالي تحقيق المفاجأة لإسرائيل؟

ب – هل كان التخطيط لنظام الإنذار يضمن تحقيق المفاجأة لإسرائيل؟:

ويتحدد التخطيط في أمرين: الأول: تخصيص جهاز واحد" بمركز الجيوشي" لاستقبال إشارة الإنذار من الأردن وجهاز آخر بمكتب شمس بدران، الأمر الثاني: فهو تشفير إشارة الإنذار من الأردن:

١) تخصيص جهاز واحد فقط لاستقبال إشارة عجلون "المركز الجيوشي" وآخر "لابن بدران":

جهاز استقبال واحد فقط لاغير!!، وحيث وضع الجهاز" بمركز قيادة القوات الجوية والدفاع الجوى بالجيوشي" بالقاهرة لاستقبال الإشارة وإعادة توزيعها إلى جميع وحدات القوات المسلحة، الأمر الذي يؤدي لضياع الدقائق القليلة جدًا في استقبال الإشارة وإعادة إرسالها إلى جميع المطارات والمراكز الهامة للدفاع الجوي وغيرها في جميع أنحاء الجمهورية.

جهاز واحد فقط!!!

عُرضة بالتأكيد لعدم استقبال الإشارة... عُطل بالجهاز لسوء الاستخدام.. سقط الجهاز على الأرض فانكسر.. الفرد المكلف بتشغيل الجهاز غيّر التردد.. أو غير مدرّب.. أو نام فى أثناء الخدمة.. أو.. أو.. أو..... إلخ.

جهاز استقبال آخر في مكتب "ابن بدران":

ذكر محمد فوزي أن هذا الجهاز خاص بالمخابرات الحربية، وفي مكتب الوزير ابن بدران!!، وليس عليه مسئولية رسمية في تبليغ الإشارة.

على أننا نخالف رأي الفريق أ. محمد فوزي في إسقاط مسئولية "ابن بدران" عن تبليغ الإشارة ؛ باعتباره وزيرًا للحربية، ذلك أنه كان يشغل منصب الرجل الثاني في القيادة العليا، بالإضافة إلى كونه وزيرًا للحربية، وفي جميع الأحوال فقد استقبلت الإشارة وعُلم بخطورة محتوياتها – كما يقول محمد فوزي – فكان عليه – باعتباره سواء وزير للحربية أو عنصرًا في القيادة العليا - تبليغ وحدات الجيش

مباشرة. فضلاً عن إبلاغ "هيئة الإذاعة والتلفزيون" لإذاعة بيان عسكري إلى كافة مؤسسات وأجهزة الدولة فضلاً عن كافة أفراد الشعب ؛ لاتخاذ كافة إجراءات الأمن والوقاية الواجبة في هذا الشأن.

تشفير الإشارة:

كشف الفريق "الحديدي" – وكان معيّنًا رئيسًا لمحكمة " قضية الطيران ومسئوليته عن النكسة " – عن أسباب عدم وصول الإنذار للمطارات، والتي قام بالتحقيق فيها ضمن قضية الطيران، حيث توصلت المحكمة إلى حقيقة الأمر، وبالتالي تكون رواية الفريق "الحديدي" أدق من رواية " محمد فوزي" لاعتمادها على الأدلة والوثائق التي سردت في المحكمة.

وذكر الفريق" الحديدي" في روايته: أنه تم الاتفاق بين" القيادة العليا" المصرية وحكومة الأردن على إرسال إشارة الإنذار مشفرة!! الأمر الذي يكشف عن حتمية إضاعة الدقائق الخطيرة في هذا الأمر.. بداية من ترجمة مضمون إشارة الإنذار إلى شفرة قبل إرسالها من الأردن ثم إعادة ترجمة الشفرة، لمعرفة محتوياتها بعد استقبال الإشارة بالقاهرة.

والسؤال هنا... ما الحكمة في إرسال إشارة عجلون مُشفّرة؟!

والشفرة هي أحد الوسائل التي تحرم العدو من الاستفادة من المعلومات التي تتضمنها الإشارة.

أو بمعنى آخر.. ما هو الضرر لو أرسلت الإشارة مفتوحة و نجحت إسرائيل فى التقاطها وعلمت أننا كشفنا هجومها الجوي؟!

الحقيقة أنه لا يوجد أى ضرر فيما لو أرسلت الإشارة مفتوحة و التقطتها إسرائيل و علمت بمحتوياتها، في الوقت الذي يحدث ضرر شديد عند تشفير الإشارة، وذلك لتضييع الوقت الثمين في إعادة ترجمة الشفرة لمعرفة محتوياتها، مما يؤدي إلى فقد قيمة الإشارة نفسها، وتعرض الجيش والأمة المصرية لخطر الهجوم الجوي المباغت للعدو الإسرائيلي.

وبالتالي يتضح لنا: أن الهدف من تشفير الإشارة هو تضييع الوقت الثمين مما يؤدي إلى تحقيق المفاجأة لإسرائيل.

على أن "الحديدي" كشف لنا عما هو أمرّ وأدهى في مسألة الشفرة، وبالتالي في مسألة تحقيق المفاجأة لإسرائيل، بصورة لا تقبل الجدل أو بصورة مطلقة.

- **كتب "الحديدي"** [٤٤]:

« إن مفتاح الشفرة لهذه الرسالة كان قد تغيّر في الدقائق الأولى من يوم ٦/٥!! ولم يتمكن من استقبالها في القاهرة من فك رموزها ، حيث إنه استخدم مفتاح الشفرة عن الفترة التي سبقت يوم ٦/٥ بجهل وإهمال».

ما هذا؟!!... مفتاح الشفرة تغيّر في الدقائق الأولى من يوم الحرب نفسه بالضبط!! لا قبل ذلك، ولا بعده!!

خذ التالية... إن "ابن بدران" احتفظ لنفسه بمفتاح الشفرة، ولم يعطه لأحد على الإطلاق، حتى انتهت إسرائيل من تحقيق المفاجأة والتدمير الكامل لقواتنا الجوية!!... وهو مضمون ما ذكره "محمد فوزي" في الاتصال التليفوني بين الضابط المناوب بمكتب "ابن بدران" الذي استقبل إشارة الإنذار ونظيره بمركز الجيوشي، الذي استقبل نفس الإشارة، وأنهما تشاورا في هذا الأمر.. وبالتالي فهو يكشف عن عدم معرفتهما للشفرة، وإلا فعلى ماذا كانا يتشاورا؟! حتى إذا ما ظهرت طائرات العدو الإسرائيلي المغيرة فوق رؤوسهم. استنتجوا بداهةً – بأنه الأمر المقصود من الإشارة المشفّرة بالرمز "عنب أو بصل".

- **و قد ذكر "محمد فوزي"** [٤٥] **عن سيطرة "ابن بدران" على إشارة الإنذار في شهادته:**

« من ناحية المعلومات الاستراتيجية التعبوية، وأنها تصب في كوبري القبة، معناها: أن الأجهزة كانت موجودة هناك، وكان يسيطر عليها وزير الحربية، الذي ليس له اختصاص في إدارة العمليات.. أو العمليات عمومًا.. ولمزيد من الإيضاح فإن جهاز إنذار عجلون في الأردن يصب في وزارة الحربية بكوبري القبة التابعة للوزير... يعني الإنذار لما ييجي أو الإشارة تبلغ لوزير الحربية، ولا تُبلّغ للقيادة العامة للقوات المسلحة.. إلا إذا قال».

ج – **الخلاصة:**

كيف تحققت المفاجأة لإسرائيل؟

- هل بتخطيط وذكاء من القيادة الإسرائيلية؟
- هل بسبب خطأ أو إهمال أو تخبّط من القيادة المصرية؟
- هل بتخطيط من القيادة العليا المصرية؟

كيف يُعقل أن يُرهن الأمن القومي لأمة في عراقة مصر على جهاز استقبال أشبه بالراديو ببضع جنيهات؟!!

هل كان تغيير مفتاح الشفرة في الدقائق الأولى من يوم ٦/٥، يوم الحرب نفسه، لا قبلها!!.... ولا بعدها!!.... صدفة؟!!!

وهل احتفاظ "ابن بدران" بمفتاح الشفرة لنفسه، وبالتالي عدم فك رموز الإشارة ومعرفة محتواها حتى انتهاء إسرائيل من تدمير قواتنا الجوية... صدفة أيضًا؟

وهل كُنّا في حاجة لإشارة عجلون وأبناؤنا في "نطاق الأمن" كانوا يرسلون لنا إشاراتهم لإنذارنا منذ ٤ صباحًا، أي قبل إشارة عجلون بأكثر من ٤ ساعات، واستمروا يرسلوا الإشارات حتى استشهادهم جميعًا في معارك نطاق الأمن حوالي ٩ صباحًا ؟.

لقد ضحّى أبناؤنا المقاتلون المصريون الشرفاء في "نطاق الأمن" بحياتهم، في سبيل إنذار جيش الأمة المصرية.. وتلقت "شلة المشير" هذه البلاغات عن بدء هجوم العدو، وأخفوها عن قواتنا ليصنعوا المفاجأة لإسرائيل، وليأخذوا جيشنا على غرّة وليصنعوا مجدًا وأسطورة لجيش إسرائيل، وأنه لا يُهزم!

٨- تحقيق المفاجأة لم يحل لغز تدمير القوات الجوية المصرية:

لما كان تحقيق المفاجأة لا يحقق لإسرائيل سوى تدمير نسبه تتراوح من ١٠ إلى ١٥٪ من إجمالي القوات الجوية المصرية، حسب النسبة التي أجمعت عليها وأقرتها مراكز الأبحاث الإستراتيجية العالمية، حتى أن الفريق أ. صدقي محمود نفسه اعترف بذلك، وهو الأمر الذي يؤكد وجود أسباب خطيرة حققت التدمير الكامل لقواتنا الجوية، حتى نكتشف أن الضجة التي أثيرت حول تحقيق المفاجأة تمت بهدف التغطية على الأسباب الحقيقية التي تسببت في التدمير الكامل في القوات الجوية، وهو الأمر الغاية في الغرابة والغير مسبوق أيضًا.

وطالما أن قضية الطيران قد فصل فيها القضاء العسكري المصري، حين قضى بإدانة قائد الطيران الفريق أ. صدقي محمود وآخرين، ولما دارت المحاكمة في سرية ، فإننا نرى أن الوقت قد حان لكشف النقاب عن هذه القضية، وإعلان أسرارها على الرأي العام المصري، ذلك لتقادم القضية وسقوط الأسباب التي فرضت سريتها.